٣٣

الجبهة الثورية السودانية
نشأتها وتطورها

اعداد أندرو مكوتشين

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK
DEPARTMENT OF STATE · UNITED STATES OF AMERICA ·

حقوق الطبع والنسخ

صدر في سويسرا عن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة، معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠١٤

صدرت النشرة الأولى في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤
الترجمة بالعربية في يونيو/حزيران ٢٠١٥

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة انتاج أي جزء من هذا الإصدار ولا حفظه في نظام يتيح استعادته، أو نقله، بأي شكل أو بأي وسيلة، دون الحصول على إذن مسبق خطيا من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسب ما يسمح به القانون صراحة، أو بموجب الشروط المتفق عليها مع تنظيم حقوق أعادة البرمجة. ترسل الاستفسارات المتعلقة إعادة الانتاج خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى مدير النشر، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي:

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E ، ١٢٠٢ جنيف، سويسرا

"أندرو مكوتشين" هو اسم مستعار. مؤلف ورقة العمل هذه كتب الكثير عن السودان وجنوب السودان منذ عام ٢٠٠٩. وقد طلب عدم ذكر اسمه.

محرر السلسلة: إميل لابيرن
الترجمة باللغة العربية من طرف طلال أبوغزاله للترجمة والتوزيع والنشر

قام بتحرير النسخة أليكس بوتر (fpcc@mymtnmail.co.za)
المدقق اللغوي دونالد ستراشان (stracd@yahoo.com)
قام بالطباعة في أوبتيما وبالاتينو ريك جونز (rick@mymtnmail.com)
تمت الطباعة الورقية في أن بي ميديا، جينيف، سويسرا

ISBN 978-2-940548-14-9

This is an Arabic translation of Working Paper 33, The Sudan Revolutionary Front: Its Formation and Development.

المحتويات

قائمة بالاختصارات ٤

١. المقدمة والاستنتاجات الرئيسية ٥

٢. خلفية تاريخية ٨
دارفور ٩
جنوب كردفان والنيل الأزرق ١١

٣. تشكيل الجبهة الثورية السودانية ١٤
الأهداف ١٤
الهيكلة ١٧
المعارك الأولى ١٨

٤. القوة المشتركة وأبكرشولة ٢٠
الهجوم على أبكرشولة ٢٠
التبعات ٢٢
الاختلافات العسكرية ٢٣
العمليات العسكرية خارج إطار القوة المشتركة ٢٥

٥. الوضع السياسي ٢٨
الانقسامات الداخلية ٢٩
الروابط مع المعارضة غير المسلحة ٣١
استجابة الخرطوم ٣٣

٦. العلاقات الخارجية للجبهة الثورية السودانية ٣٨
جنوب السودان ٣٨
أوغندا ٤١
الدول الغربية ٤٢

٧. الخلاصة ٤٣

الهوامش ٤٤

قائمة المراجع ٤٨

قائمة بالاختصارات

AU	الاتحاد الأفريقي
CPA	اتفاقية السلام الشامل
DDPD	وثيقة الدوحة لسلام دارفور
DPA	اتفاق سلام دارفور
DUP	الحزب الاتحادي الديمقراطي
IDP	نازح
JEM	حركة العدل والمساواة
JIU	وحدة مشتركة مدمجة
LJM	حركة التحرير والعدالة
NCF	قوى الإجماع الوطني
NCP	حزب المؤتمر الوطني
NUP	حزب الأمة القومي
PDF	قوات الدفاع الشعبي
RRF	قوات التدخل السريع
SAF	القوات المسلحة السودانية
SDBZ	المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح
SLA	جيش تحرير السودان
SLA-AW	جيش تحرير السودان – عبد الواحد
SLA-MM	جيش تحرير السودان– مني مناوي
SPLM/A	الجيش /الحركة الشعبية لتحرير السودان
SRF	الجبهة الثورية السودانية
UPFLJ	الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة

١. المقدمة والاستنتاجات الرئيسية

لم يؤدي استقلال جنوب السودان عن السودان في تموز/ يوليو ٢٠١١ إلى إنهاء النزاعات الداخلية في السودان. فبحلول الوقت الذي صار فيه جنوب السودان مستقلاً، كانت الخرطوم في قتال مع المتمردين في دارفور دام لما يزيد عن عقد من الزمان، وقبيل استقلال جنوب السودان وبعده بأشهر قليلة، اندلعت حرب جديدة في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١١، اتفقت أقوى أربع مجموعات من المتمردين، من دارفور وجنوب كردفان/ النيل الأزرق، على تشكيل الجبهة الثورية السودانية. وبهذا صارت مجموعات المعارضة المسلحة التي شكلت الجبهة الثورية السودانية ملتزمة بتحقيق هدف مشترك هو الإطاحة بالرئيس عمر البشير وتشكيل ما يعتبرونه سودان أكثر مساواة. وعلى مر التاريخ السوداني، ظلت مجموعات المتمردين تتحول وتنقسم، وصاحب ذلك عودة بعض الفصائل لصف الحكومة. وعليه فإن تحالف يضم مجموعات قوية من المتمردين كان إحتمالاً جديدا ومخيفا للبشير وحزبه المؤتمر الوطني الحاكم.

ولقد خاض المتمردون معارك في دارفور وجنوب كردفان في العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ تضمنت تنسيقا بين بعض، وليس كل، مجموعات الجبهة الثورية السودانية. وبعد ذلك في نيسان / أبريل من عام ٢٠١٣، قاتلت المجموعات الأربع المكونة للجبهة سوياً للمرة الأولى، وذلك في الهجوم المفاجئ على أم روابه وأبكرشولة.[١] وتمكن المتمردون من السيطرة على أبكرشولة لمدة شهر، مبرهنين بذلك على مقدرتهم العسكرية، غير أن الجبهة الثورية لديها أيضا أهدافا سياسية عميقة، بما في ذلك الرغبة في "إعادة هيكلة الدولة السودانية". وبما أنه من غير المرجح أن تكون قادرة على هزيمة جيش البشير، فهي بحاجة إلى تشكيل تحالف مع المعارضة غير المسلحة لتحقيق هذا الهدف. وعليه فإن الرؤية والقدرات السياسية للجبهة الثورية السودانية تكاد تكون على القدر نفسه من أهمية براعتها في ميدان القتال.

تهدف هذه الورقة إلى تقييم الجبهة الثورية السودانية، وحملاتها العسكرية الأساسية ومعتقداتها السياسية الجوهرية، والتبعات الدولية والمحلية المترتبة على تشكيل المتمردين للتحالف الجديد. وتستند الورقة إلى مقابلات مع قادة الجبهة، ومسؤولي من حزب المؤتمر الوطني، ودبلوماسيين، ومصادر أمنية. وأجريت تلك المقابلات في جوبا وكمبالا والخرطوم ولندن في العام ٢٠١٣. كما تم إجراء مقابلات للمتابعة مع الشخصيات الرئيسية في الجبهة الثورية السودانية في بداية عام ٢٠١٤، وذلك بعد تفجر العنف المسلح واسع النطاق في جنوب السودان في شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام ٢٠١٣. ونظرا لتركيزها على التطورات السياسية والاستراتيجية، فإن الورقة لا تحاول تقديم صورة

محققة لمخزون الجبهة من الأسلحة ومصادر تسلحها، على أن هذا الجانب من النزاع قد تمت تغطيته في منشورات صدرت مؤخرا عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA) (Gramizzi, 2013, Granmizzi and Tubiana, 2013, Leff and LeBrun, 2014).

تشمل الاستنتاجات الرئيسية ما يلي:

- تشكيل الجبهة الثورية السودانية كان إنجازا كبيرا بالنسبة للمتمردين حيث يعتبر نقطة تحول معاكس للنمط التاريخي لإنشقاق حركات التمرد في السودان ولكن عدم قدرة المجموعات المتمردة في دارفور على اختيار قائد للجبهة- يعتبر مؤشرا على التوترات والتنافس فيما بينها الشيء الذي- أدى إلى خسارتهم للمنصب الرئيسي وهو رئاسة الجبهة الثورية السودانية.
- القوات المشتركة للجبهة الثورية السودانية، والتي تضم قوات ومركبات من المجموعات الأربع الرئيسية تحت قيادة عميد من الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، ربما تكون ذات طبيعة ظرفية أكثر منه دائمة.
- الغارة التي شنت على أم روابة نحو وسط السودان ذات مغزى على المستوى الرمزي. وقدرة التحالف على الإبقاء على سيطرته على أبكرشولة لمدة شهر، على الرغم من عدة محاولات من جانب القوات المسلحة السودانية لاستعادتها، أثبتت أن الجبهة الثورية السودانية تعتبر قوة عسكرية فاعلة وتهديدا حقيقيا للحكومة. ولكن الجبهة الثورية السودانية ليس لها، فيما يبدو، القدرة على الإطاحة بالحكومة بالوسائل العسكرية.
- كما أن الغارة على أبكرشولة كشفت النزاعات داخل التحالف، وخاصة بين التكتيكات العسكرية التي يعتمدها المقاتلون في دارفور في تنفيذ ضربات سريعة والانسحاب بعدها وتلك التي تعتمدها الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال في التركيز على انتزاع الأراضي والسيطرة عليها. ولم تتغلب الجبهة على هذه الاختلافات بشكل كامل ولم تحاول القيام بهجمات مشتركة كبيرة في السنة التي تلت الغارة على أبكرشولة.
- تشكيل الجبهة الثورية السودانية والانخراط المتزايد للمجموعات المقاتلة في دارفور في الصراع في جنوب كردفان، أدى إلى نقل مركز ثقل التمرد إلى جنوب كردفان. ونتيجة لذلك، ركزت الحكومة ردها العسكري على تلك المنطقة. والجبهة الثورية السودانية لم تصبح لاعباً ذو طابع جماعي في صراعي دارفور أو النيل الأزرق.
- الخلافات السياسية والدينية تهدد التماسك الداخلي للجبهة الثورية السودانية. وعلى وجه التحديد فإن حركة العدل والمساواة، ذات الخلفية الإسلامية، لا تزال لا تحظي بثقة مجموعات المتمردة الثلاثة ذات الطابع الأكثر علمانية. كما أن هناك خلافات شخصية فيما بين قادة الجبهة.
- تتطلب استراتيجية الجبهة الثورية السودانية الهادفة للإطاحة بالحكومة وإعادة هيكلة السودان

تشكيل تحالف لم يكتمل بعد مع المعارضة غير المسلحة. وعلى الرغم من المحادثات في كمبالا وميثاق الفجر الجديد، وإعلان باريس الذي جرى توقيعه مع حزب الأمة، فإن العديد من قادة المعارضة يشعرون بالتوتر حيال توقيع اتفاقية مع جماعة متمردة وتساورهم شكوك، من بين مسائل أخرى، حول موقف الجبهة الثورية السودانية من العلاقة بين الدولة والدين، والقوى الإقليمية، ودور الجيش. وهم أيضا عرضة لضغط شديد من الحكومة كي لا يوقعوا على إتفاق مع المتمردين.

- لقد أثرت هواجس حزب المؤتمر الوطني حول دعم يتلقاه المتمردين من جنوب السودان ويوغندا على علاقة الخرطوم مع جوبا، مما أسهم في إيقاف سريان النفط خلال عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ والحرب القصيرة التي جرت في نيسان /أبريل ٢٠١٢ على الحدود بين السودان وجنوب السودان. وأثناء هذا النزاع لعبت الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال وحركة العدل والمساواة أدوارا رئيسية في إستيلاء جنوب السودان على حقول النفط في هجليج. وتستمر الشكوك على الرغم من التحسن الذي تبع ذلك في العلاقات بين جوبا والخرطوم.
- من غير المرجح أن توافق الخرطوم على إصرار الجبهة الثورية السودانية على إجراء مفاوضات ذات طابع قومي تضم كافة الأطراف – بدلا من نقاشات منفصلة ذات طابع محلي حول دارفور وجنوب كردفان/ النيل الأزرق كما تصر الخرطوم- دون دعم الدول الغربية والاتحاد الأفريقي والمعارضة السودانية غير المسلحة – ومعظم لم يدعم موقف الجبهة الثورية السودانية حول هذه المسألة.

٢. خلفية تاريخية

ظل السودان في حالة حرب طوال جل تاريخه الحديث. وحتى قبل الاستقلال عن الحكم الإنجليزي – المصري في عام ١٩٥٦، كان الصراع في جنوب السودان قد اندلع. ودامت الحرب الأهلية الأولى بين الشمال والجنوب حتى عام ١٩٧٢ حين استهلت اتفاقية أديس أبابا حقبة سلام مضطرب دامت لأكثر من عقد من الزمان. ومع ذلك، قام أعضاء منشقون من الجيش في جنوب السودان في عام ١٩٨٣ بتشكيل الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان وبدأوا معارضة مسلحة ضد الحكومة. وسرعان ما انضم إليهم أناس من الشمال مختلفين إثنياً من جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وبينما أنهت اتفاقية السلام الشامل التي تم التوصل إليها عام ٢٠٠٥ الحرب الأهلية الأطول في تاريخ افريقيا ومهدت الطريق أمام استقلال جنوب السودان في نهاية الأمر، فإن جنوب كردفان والنيل الأزرق بقيت جزءا من السودان. وبحسب وجهة نظر أعضاء شماليين سابقين في الحركة الشعبية لتحرير السودان في هاتين الولايتين، فإن إتفاقية السلام الشامل قد فشلت في التعاطي مع مظالمهم. و"المشورة الشعبية" –المنصوص عليها في إتفاقية السلام الشامل– بدأت ولكن لم يتم استكمالها في ولاية النيل الأزرق، ولم تبدأ مطلقاً في ولاية جنوب كردفان. وفي عام ٢٠١١ إندلعت الصراعات من جديد في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق (Gramizzi, 2013; Gramizzi and Tubian, 2013).

وكل من التمرد في دارفور وعمليات الحكومة واسعة النطاق لمحاربة التمرد كانا آخذين في الحدوث في العام ٢٠٠٣، وذلك في أثناء ما كانت المفاوضات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية – التي ستفضي إلى اتفاقية السلام الشامل– قد إنطلقت بحماسة. ولقد منعت مجموعات دارفور المتمردة من الإشتراك في المفاوضات، مما تسبب في خيبة رجاءهم. وخلال العقد الذي تلى ذلك، تطور الصراع بشكل كبير وصاحب ذلك انقسام المجموعات المتمردة إلى فصائل وعودة بعضها إلى صف الحكومة. وفي وقت بعينه، نظر إلى الوضع في دارفور بإعتباره أكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم. وحتى في عام ٢٠١٣، كان هناك ما يزيد عن مليوني نازح في المنطقة (UN OCHA, 2014b). ولم توقع المجموعات الرئيسية من المتمردين اتفاقيتي سلام – اتفاقية دارفور للسلام عام ٢٠٠٦ ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور عام ٢٠١١.

القاسم المشترك بين كل هذه الصراعات كان هو أن المتمردين جاءوا من مناطق غير نامية في أطراف السودان. وفي العديد من الحالات، فإن المتمردون كانوا مجموعات "إفريقية" مهمشة سياسيا واقتصاديا. ولقد ظلت السلطة منذ بدايات الدولة السودانية متمركزة في أيدي مجموعات "عربية" (في

الواقع في أغلب الأحيان آفرو- عربية)، وبالتحديد أولاد البحر، وهم مجموعات إثنية من المناطق الواقعة على إمتداد وادي النيل إلى الشمال من العاصمة الخرطوم. وقد ظل للشايقية، والجعيلين والدناقلة دور طاغي في السياسة والاقتصاد في السودان منذ حقبة الحكم الثنائي الإنجليزي- المصري. وفي الغالب ظلت المجموعات غير العربية، المتواجدة بشكل رئيسي في أطراف السودان، تشعر بالتمييز ضدها. وأدى التهميش الثقافي، من خلال حملات التعريب والأسلمة من جانب، والمنافسة المتزايدة على الموارد، التي ظلت تعاني منها المجموعات غير العربية في أغلب الأحيان، إلى تفاقم هذا الشعور بالتمييز. وبمرور الزمن، فإن هذه العوامل، إلى جانب التهميش الاقتصادي وانعدام التنمية، أخذت تقودهم إلى حمل السلاح ضد الدولة. ولم يؤدي إنفصال جنوب السودان إلى تغيير هذه الديناميكية.

أحد ملامح حركات التمرد العديدة ضد الخرطوم كان هو الطبيعة المنقسمة للقوات المعادية للحكومة. هذا وقد انقسم متمردو جنوب السودان في الحرب الأولى بين الشمال والجنوب إلى فصائل. ولقد تحسن موقفهم كثيرا عندما تمكن جوزيف لاقو من تشكيل قيادة عسكرية موحدة ضمت معظم قوات جنوب السودان وأخضعت السياسيين لسلطة الجيش (Johnson, 2003). وحسب البعض، فإن عدد الذين قتلوا خلال الحرب الأهلية الثانية بين الشمال والجنوب من جراء القتال الداخلي ما بين مجموعات جنوب السودان قد كان أكثر ممن قتلوا في المواجهات مع القوات التابعة للشمال (Akol, 2011). فقد أفضى انقسام الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان في عام ١٩٩١ إلى إقتتال ما بين المتمردين. وعلاوة على الخلافات الناشئة من الطموحات الشخصية والتوترات الإثنية، كان هناك خلافات أيدولوجية حول ما إذا كان على المتمردين السعي لتأسيس دولة مستقلة أم السعي للحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي ضمن نظام اتحادي وفق سياق جديد. وعلى الرغم من قيام بعض الحركات بتشكيل الجبهة الشرقية خلال القتال في شرقي البلاد، إلا أن اندماج "المقاتلين" كان اندماجا نظريا (فقط) (ICG, 2013a). أما المتمردين في دارفور فقد كانوا أكثر انقساما وبلغ عدد المجموعات المتمردة في دارفور في ذات مرة ما يزيد عن أربعين مجموعة (Tanner and Tubiana, 2007). وانعدام الوحدة بين حركات التمرد المختلفة أضعف قوة المتمردين السودانيين كافة.

وتقدم الأقسام التالية المزيد من التفاصيل حول الخلفية التاريخية للصراعات في دارفور وفي المنطقتين.

دارفور

الفهم الشائع عن الحرب الأهلية في دارفور[٢] أنها اندلعت في بداية عام ٢٠٠٣، إنما في الواقع فإن العديد من مجموعات المتمردين كانت تقاتل قبل ذلك على نطاق صغير.[٣] ولقد أعلن جيش تحرير السودان عن وجوده في شباط/ فبراير ٢٠٠٣، وتبعه بعد شهر واحد حركة العدل والمساواة. ومعظم أعضاؤهما جاءوا من مجموعات الفور والزغاوة والمساليت، الذين شعروا بأن المجموعات العربية

المحلية وحكومة الخرطوم تتآمر ضدهم. والتفتت أنظار العالم بشكل حقيقي للمرة الأولى إلى القتال المتصاعد في دارفور عندما هاجمت مجموعة مشتركة من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة مطار الفاشر في شهر نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٣، وقامت بتدمير سبع طائرات وأسر قائد سلاح الجو السوداني (Flint and de Waal, 2008). لكن تماسك المتمردين لم يدم طويلا. فقد انقسم جيش تحرير السودان بعد ذلك بوقت قصير إلى فصائل متعددة، كان أكبرها جيش تحرير السودان – عبد الواحد، تحت قيادة عبد الواحد محمد نور، وهو محامي من الفور، وجيش تحرير السودان – مني مناوي، تحت قيادة مني أركو مناوي، تاجر سابق من الزغاوة. ولقد قام مناوي بالتوقيع على اتفاق سلام دارفور عام ٢٠٠٦، غير أن كل من جيش تحرير السودان- عبد الواحد وحركة العدل والمساواة لم يفعلا ذلك. وبحلول ذلك الوقت، كانت الحرب الأهلية في دارفور قد أدت إلى مقتل عشرات، وربما مئات، الآلاف، على الرغم من الخلاف حول أعداد الضحايا.[٤]

اتفاق سلام دارفور لم يوقف القتال بين مجموعات المتمردين الأخرى والحكومة، وبعد فترة غير مجدية قضاها في الخرطوم، عاد مني مناوي إلى صفوف المتمردين في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠. وبمرور السنوات تطور الصراع في دارفور بشكل كبير، وشمل ذلك إقتتال المجموعات العربية فيما بينها، بل وضد الحكومة حتى، والمجموعات الأفريقية الأصغر الداعمة للقوات الحكومية (Gramizzi and Tubiana, 2012). كما تزايدت أيضاً الأعمال الإجرامية غير السياسية. إلا أن الخطر الرئيسي على الحكومة ظل هو حركات التمرد، وبالتحديد حركة العدل والمساواة التي قامت في شهر أيار/ مايو عام ٢٠٠٨ بغارة جريئة لكن غير ناجحة على أمدرمان التي تقع في إتجاه الشرق من دارفور. وقد أدت تدخلات دولية، بما في ذلك أثيوبيا وليبيا والولايات المتحدة، فضلاً عن جهات فاعلة أخرى إقليمية ودولية، إلى اقناع المجموعات المتمردة الصغيرة بالاندماج، لتشكل حركة التحرير والعدالة، التي وقع قائدها، التجاني السيسي، على وثيقة الدوحة لسلام دافور بتاريخ ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١١. وتضمنت الاتفاقية أحكاما لتقاسم السلطة والثروة، وأصبح السيسي رئيسا لسلطة دارفور الإقليمية. ولكن سرعان ما اشتكى من عدم إستلامه للأموال التي يحتاجها للقيام بعمله،[٥] وازداد الصدع داخل حركة التحرير والعدالة الموجود أصلاً قبل توقيع الاتفاق (Gramizzi and Tubiana, 2012, p. 15).

لم تؤدي وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، كما اتفاقية سلام دارفور قبلها، إلى جلب السلام إلى دارفور، ويرجع السبب في ذلك إلى حد كبير إلى عدم توقيعها من قبل المجموعات الكبرى من المتمردين — وهي في هذه الحالة حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان- عبد الواحد، وجيش تحرير السودان- مني مناوي (Gramizzi and Turiana, 2012; ICG, 2014). لكن بقيت هذه الحركات منقسمة وغير قادرة على الاستيلاء والسيطرة على منطقة جديدة، مع أن قدرتها على شن هجمات على طراز حرب العصابات على القوات الحكومية ظلت تمثل تهديدا أمنيا خطيرا.

جنوب كردفان والنيل الأزرق

خلال الحرب الأهلية الثانية إنضم آلاف السكان من منطقة جنوب كردفان والنيل الأزرق، ومعظمهم أفارقة من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، إلى الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان. ولقد نال النوبة بالذات احتراماً بإعتبارهم من أشرس مقاتلي الجيش الشعبي، هذا وقد عانت مناطقهم من قتال هو الأعنف خلال الحرب. وبموجب اتفاقية السلام الشامل، حصل الجيش/ الحركة الشعبية في جنوب كردفان والنيل الأزرق على حصة من السلطة السياسية، بما في ذلك كأعضاء في البرلمان ومناصب في السلطة التنفيذية للولايتين. وبحلول وقت إجراء استفتاء جنوب السودان في شهر كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١، كان عبد العزيز الحلو، نائب والي ولاية جنوب كردفان المعين من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان، قد أسس علاقة عمل مثمرة نسبيا مع أحمد هارون الوالي المعين من قبل حزب المؤتمر الوطني (Gramizzi and Tubiana, 2013; ICG, 2013b). وفي النيل الأزرق، ظل مالك عقار التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان يتولى منصب والي الولاية منذ تعيينه في العام ٢٠٠٧. وفي فترة لاحقة فاز بالمنصب في الانتخابات العامة التي أجريت عام ٢٠١٠. وبينما وجد بعض المراقبين أن الانتخابات كانت مزورة بشكل كبير، فإن آخرون وجدوا أنها قد عكست بقدر كبير إرادة الأهالي (Young, 2012; Gramizzi, 2013; ICG, 2013c).

إلا أنه، عند حلول وقت الانتخابات فإن أحكام اتفاقية السلام الشامل التي تدعو إلى عقد المشورة الشعبية حول مستقبل جنوب كردفان والنيل الأزرق لم تكتمل بعد. وكان الهدف من تلك المشورة قيام المواطنين في تلك الولايات بإعطاء آرائهم حول الكيفية التي يجب أن تدار بها منطقتهم، بما في ذلك آرائهم حول العلاقة مع الخرطوم، ولكن دون أن يكن هناك تصويت حول ما إذا كان على الولايتين البقاء جزءا من السودان، وهو ما حققته الحركة الشعبية لتحرير السودان بالنسبة للجنوب. وبدأت المشاورات الشعبية في النيل الأزرق، لكن لم يتم إنهاؤها مطلقا. وقام كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بالتلاعب بجلسات الإستماع ولقد اسهمت في تعميق الشقاق بدلا من تخطيه.[٦] وبحلول نهاية العام ٢٠١٠، فإن جلسات إستماع المشورة في جنوب كردفان لم تكن قد بدأت، ويعود ذلك جزئياً إلى أن انتخابات الولاية قد تأجلت.

وأحدث وضع الجنود النوبة في الجيش الشعبي لتحرير السودان قلقا أكبر. وهناك تقديرات مختلفة حول عدد الرجال من جنوب كردفان الذين كانوا ضمن صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، على أن الأغلبية توقعت أن عددهم لا يقل عن ١٠،٠٠٠ بينما توقع البعض أن عددهم أكثر من ضعف ذلك (Gramizzi and Tubiana, 2013). وبالمثل يبلغ عدد مقاتلي الحركة من النيل الأزرق. وقد رفض الرئيس السوداني عمر البشير إعادة دمج هؤلاء المتمردين السابقين الشماليين في القوات المسلحة السودانية. فقد أراد أن ينسحبوا جميعا إلى جنوب السودان قبل استقلاله أو أن ينزع سلاحهم إذا ما

أرادوا البقاء في السودان. ورفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان هذا الترتيب خوفا من تبعات تسليم أعضائها لأسلحتهم. وأصرت على أن موقعهم هو شمالي الحدود.

وبتاريخ ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١١، أمر الفريق أول ركن عصمت عبد الرحيم زين العابدين من القوات المسلحة السودانية كافة وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان بالانسحاب جنوب خط الحدود قبل ١ كانون الأول/ يناير ١٩٥٦ إلى حيث سوف يصبح عما قريب دولة جنوب السودان الجديدة. كما أعلنت الرسالة التي بعث بها أن تكليف الوحدات المشتركة المدمجة، أي الوحدات المشتركة ما بين وحدات القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان والتي تأسست بموجب إتفاقية السلام الشامل للفترة الانتقالية البالغة ست سنوات، ستنتهي صلاحيته في نهاية أيار/ مايو. وفي ذلك الحين كان المكون الشمالي من الحركة الشعبية لتحرير السودان قد انفصل عن الجسم الرئيسي في جنوب السودان، على الرغم من بقاء اسمه الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال. وقد رفض سحب جميع قواته إلى جنوب الحدود أو نزع سلاحها. وبتاريخ ٥ حزيران/ يونيو كانت هناك مناوشات بين أعضاء القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال الملحقين بالوحدات المشتركة المدمجة في أم دورين وتلودي (Gramizzi and Tubiana, 2013). وبتاريخ ٦ حزيران/ يونيو اندلعت معارك واسعة النطاق في كادقلي، عاصمة جنوب كردفان. وبدأت الحرب.

وسرعان ما أجبرت الحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال على الانسحاب من كادقلي. إلا أن المتمردون، بقيادة عبد العزيز الحلو، تمكنوا من الاستيلاء على مناطق واسعة من وسط جبال النوبة، في محيط كاودا وهيبان، إلى جانب جيوب في المنطقة الشمالية الغربية من الولاية في نواحي قولو، في المنطقة الشمالية الشرقية في نواحي رشاد، وفي المنطقة الجنوبية الشرقية في نواحي الليري. ولم تتمكن حملات القصف المتتالية الي قامت بها القوات المسلحة السودانية من اخراج جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال من المرتفعات التي تمركزوا فيها. وجرى التوقيع على وقف العدائية الأعمال بتاريخ ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١١، بعد أقل من شهرين من الحرب. إلا أنه لم يدخل مطلقا حيز التنفيذ.

وفي البدء تمكن مالك عقار، القائد العام للحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال ووالي النيل الأزرق، من ابقاء النيل الأزرق خارج القتال. وواجهت المنطقة العديد من المشاكل، شأنها شأن جنوب كردفان، بما في ذلك عملية المشورة الشعبية غير المكتملة، والتمييز ضد المجموعات غير العربية، والنزاعات على الأراضي، وتدني مستوى التنمية. ولقد كانت الخرطوم أيضاً قلقة حول العدد الكبير من جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال الموجودين في الولاية والآخرين المتمركزين ما وراء الحدود في أعالي النيل في جنوب السودان. كما أن تنصل الحكومة من اتفاق ٢٨ تموز/ يوليو قد أوضح أنها تعتزم التعامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال بالقوة. وتصاعدت النزاعات وبتاريخ ١ أيلول/ سبتمبر أعلنت المواجهات التي جرت في الدمازين عاصمة الولاية بداية صراع جديد. وتماما كما حدث في جنوب كردفان، تم دفع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال خارج عاصمة الولاية بشكل سريع.

وبعد شهرين من ذلك، انسحب المتمردون من الكرمك البلدة الكبيرة المتبقية تحت سيطرتهم. وتمكن جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال من إبقاء سيطرتهم على الجزء الجنوبي من النيل الأزرق فحسب، محتفظين بخطوط الإمداد عبر الحدود مع جنوب السودان مفتوحة.

أجبرت الاشتباكات في جنوب كردفان والنيل الأزرق ما يقرب من ربع مليون شخص على الهرب إلى جنوب السودان، وإثيوبيا، بل وكينيا حتى.[٨] وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية أن ١,٢ مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية، على حين لا يتلقاها سوى قليل منهم. وكانت الأرقام في دارفور أكثر من ذلك: ٣,٥ مليون بحاجة للمساعدة، بما فيهم حوالي ٢ مليون نازح، فضلاً عن ٣٤٩,٠٠٠ من الدارفوريين الذين يقيمون في معسكرات اللاجئين تشاد مع الحدود على. وفي كل من جنوب كردفان، والنيل الأزرق، ودارفور ظلت الطائرات الحربية التابعة للقوات المسلحة السودانية تقوم بالقصف دون تمييز، متسببة في مقتل أشخاص غير مقاتلين وجاعلة من الصعب القيام بالزراعة. كما أن الأنشطة العسكرية للمتمردين قد أدت هي الأخرى إلى وقوع قتلى بين المدنيين.

٣. تشكيل الجبهة الثورية السودانية

بتاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، قامت المجموعات المتمردة في السودان بالتوقيع على تحالف يهدف إلى العمل سويا على الإطاحة بالرئيس البشير، وذلك إما عبر تغيير النظام باستخدام العنف أو عن طريق المفاوضات التي تفضي إليها الضغوط السياسية والعسكرية. وأطلقت الحركات الأربع (الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، وجيش تحرير السودان- عبد الواحد، وجيش تحرير السودان- مني مناوي، وحركة العدل والمساواة) على تحالفها الجديد اسم الجبهة الثورية السودانية. وصرح ممثلون من المجموعات الأربع أنهم قد اجتمعوا في كاودا، أحد البلدات الرئيسية للحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال في جنوب كردفان، غير أن الحكومة السودانية تعتقد أنهم في حقيقة الأمر قد اجتمعوا في جنوب السودان. وقام تشكيل الجبهة، على الأقل على الورق، بتجميع أكبر التهديدات العسكرية الداخلية التي تواجه الرئيس البشير. وإذا صمد التحالف، بالتغلب على الانقسامات بين قوات المتمردين التي تعتبر صفة مميزة لكل حركات التمرد السودانية تقريبا، فإنه سيشكل خطرا جديا على نظام البشير.

الأهداف

في بيانها التأسيسي بتاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، أعلنت الجبهة الثورية السودانية أنه "تم تشكيل لجنة عسكرية رفيعة المستوى لمباشرة الكفاح المسلح من أجل التحرير" (SRF, 2011a). وللمرة الأولى، التزم المتمردون في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق بالعمل مع بعضهم عسكريا ضد القوات المسلحة السودانية ونظام حزب المؤتمر الوطني. ووجود تمرد منسق في هذه المناطق الطرفية زاد من مخاوف القوات المسلحة السودانية بشكل كبير (إذ أن موارد كثيرة كانت سلفا مسخرة صوب التوتر المستمر مع جنوب السودان). وحقيقة كون حركات دارفور بالتحديد قد ظلت قادرة على تنحية خلافاتها جانبا تعتبر على وجه أخص ذات أهمية كبيرة. فقد فشلت محاولات عديدة سابقة في تحقيق ذلك، بما فيها محاولات من جهات دولية، ومن حكومة جنوب السودان، ومن الحركات نفسها.[٩] وفي الواقع، اتفق في البدء فصيلي جيش تحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال على تشكيل تحالف قبل ذلك بعدة أشهر، ولكن حركة العدل والمساواة وقفت مترددة، لأسباب من بينها الاختلافات الأيديولوجية ما بين الحركات. وفي النهاية، أضافت حركة العدل والمساواة توقيعها إلى إعلان كاودا في تشرين الثاني/ نوفمبر (SRF, 2011b).

صندوق | المجموعات المتحالفة ضمن الجبهة الثورية السودانية

تشكلت الجبهة الثورية السودانية في أول الأمر من ثلاث مجموعات من دارفور — وهي جيش تحرير السودان- عبد الواحد وجيش تحرير السودان- مني مناوي، وحركة العدل والمساواة- إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان — شمال التي كانت فاعلة ضد القوات الحكومية في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي ما يلي عرض مختصر عن خلفية، وقيادة، ومناطق نشاط كل مجموعة من هذه المجموعات.

جيش تحرير السودان- عبد الواحد

يقوده عبد الواحد محمد نور، محامي من الفور، وهو علماني ولكن بدون رؤية سياسية واضحة المعالم. ولقد ظل يعيش خارج دارفور لسنوات عدة، أول الأمر في أسمرا، ولاحقاً في باريس ثم كمبالا. وفي السنوات الأولى من الصراع في دارفور، كان يحظى بشعبية واسعة في أوساط الفور وغير الفور في مخيمات النازحين واللاجئين. على أن هذا التأييد أخذ يتناقص بمرور السنوات.

ويسيطر جيش تحرير السودان- عبد الواحد على أجزاء واسعة من مرتفعات جبل مره، وهي المنطقة التاريخية الحيوية للفور في وسط دارفور، لكن نفوذه خارج هذه المنطقة متدني. وتقلل الوكالات الأمنية السودانية من حجم موارد جيش تحرير السودان- عبد الواحد، وتقترح بأن لديه حوالي ٢٠-٣٠ مركبة فقط.[١١] وثمة تقدير أقرب للواقع يضعها في حوالي ٤٠-٥٠. ونسبة لأنه يقاتل بشكل رئيسي في الجبال، فإنه لا يحتاج إلى مركبات بذات القدر الذي تحتاجه حركات دارفور الأخرى. ومعظم مقاتليه من الفور.

جيش تحرير السودان- مني مناوي

يقوده مني مناوي، وهو تاجر ومدرس من الزغاوة عمل في شمال نيجيريا قبل الحرب. وانشق عن جيش تحرير السودان في مؤتمر حسكنيتة الذي انعقد في الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ (Tanner and Tubiana, 2007) ليشكل فصيله الذي يهيمن علية الزغاوة. ولا تختلف الرؤية العسكرية لمناوي عن رؤية عبد الواحد، وجاء الانقسام نتيجة لطموحات شخصية وتوترات أثنية بين الفور والزغاوة. وخلافا لقادة دارفور الآخرين، وقع مناوي اتفاق سلام دارفور عام ٢٠٠٦. وعين في منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية، لكن انجازاته ضئيلة في هذا المنصب. وفي نهاية عام ٢٠١٠، عاد إلى التمرد. ويتمركز جيش تحرير السودان- مني مناوي بشكل أساسي في جنوب وشرق دارفور حول خط السكة حديد بين الفولة ونيالا. كما يقوم أيضاً بتنفيذ عمليات في شرقي جبل مرة ومنطقة شنقلي طوباية شمال دارفور، فضلاً عن عمليات من حين لآخر في جنوب كردفان ضمن الجبهة الثورية السودانية. ويدعي مسؤول سوداني رفيع أن لدى جيش تحرير السودان- مني مناوي "عشرات المركبات، وليس مئات"،[١٢] ولكن من المرجح أن يكون الرقم الحقيقي ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠.

حركة العدل والمساواة

قائدها الأول، خليل إبراهيم، كان إسلاميا ومنظما لقوات الدفاع الشعبي شبه العسكرية. وكشأن معظم القادة والجنود الأوائل في حركته، ينحدر من الزغاوة كوبي والتي تعتبر مجموعة فرعية. وقتل خليل في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ بواسطة غارة جوية أثناء تنقله في كردفان. وحل مكانه أخيه جبريل. ومثل عبد الواحد ومناوي، يعيش جبريل إبراهيم في كمبالا.[١٣] ويأتي قسم كبير من قادة الحركة من خلفية إسلامية، وهذا يشكل اختلافا أيديولوجيا كبيرا عن الفصيلين الآخرين في جيش تحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال. ومنذ الهجمات التي نفذت على أم درمان عام ٢٠٠٨، ظلت حركة العدل والمساواة تعتبر المجموعة الأقوى بين مجموعات متمردي دارفور. والعديد من عملياتها تحولت إلى كردفان وتمكنت أيضا من تجنيد قوات من هناك. وتمتلك حركة العدل والمساواة ٢٠٠-٢٥٠ مركبة. وحتى عام ٢٠١٠، كانت تتلقى دعم من تشاد، ومنذ ذلك التاريخ وحتى سقوطه، كان الرئيس الليبي معمر القذافي يوفر لها قواعد وأسلحة.

◀

الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال

يقودها مالك عقار، وهو من الأنقسنا من ولاية النيل الأزرق. والمسؤول عن الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في جنوب كردفان هو عبدالعزيز الحلو من المساليت من جبال النوبة. والشخص الرئيسي الثالث في الحركة هو ياسر عرمان، من المجموعات العربية لوسط وشمال السودان النيلي، ويقع على عاتقه الكثير من العمل السياسي للحركة. وجميعهم مؤمنون بقوة برؤية جون قرنق عن السودان الجديد، والتي سعت لإزالة التمييز الديني والإثني والجهوي. وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال هي الجناح الشمالي لحركة قرنق، لكنها تركت شمال الحدود عندما استقل جنوب السودان. وفي الوقت الراهن كانت تضم في صفوفها ما بين ٢٠،٠٠٠-٤٠،٠٠٠ رجلا، مقسمين على الفرقة التاسعة (جنوب كردفان) والعاشرة (النيل الأزرق). رغم تسميتهم لاحقا باسم الفرقة الأولى والفرقة الثانية، على التوالي، التابعتان للحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال. وعند استقلال جنوب السودان، كان لكل فرقة كتيبة مدرعة، وسرية مدفعية، وسرية عربات حاملة لقاذفات صواريخ.[١٤] وخلافاً لحركات دارفور، تستخدم الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال أساليب عسكرية أكثر تقليدية، وتفضل السيطرة على الأراضي وتأسيس حكومة فيها. وتسيطر الفرقة الأولى على أربعة جيوب كبيرة من الأراضي في جبال النوبة الواقعة جنوب كردفان بينما تستولي الفرقة الثانية على أقصى جنوب ولاية النيل الأزرق. وتحافظ المنظمة على علاقات طيبة مع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب السودان.

انضمت إلى هذه الحركات التأسيسية الأربع حركتان أخريان تستمد كل منهما بعض الثقل من وجود قائد معروف من النخبة السياسية لمجموعات وسط وشمال السودان النيلي العربية، مع القليل أو بدون قوة عسكرية.

- **نصر الدين الهادي المهدي** ينحدر من نسل المهدي وهو ابن الإمام الراحل الهادي المهدي. وعلى مدى سنوات، ظل النائب السياسي للصادق المهدي في حزب الأمة. وما زال يحظى ببعض الدعم من الأنصار،[١٥] الذين يشكلون العمود الفقري للقاعدة الجماهيرية المؤيدة لحزب الأمة.

- **التوم هجو** كان عضوا بارزا في الحزب الاتحادي الديموقراطي، الذي تولى السلطة في السودان لأكثر من مرة (كجزء من ائتلاف في أغلب الأحيان) ويشكل الآن مكون صغير من الحكومة. ويقال أن هجو جلب معه قوة عسكرية صغيرة مكونة من ٢٠٠ رجل، أغلبهم من "عرب سنار، وحسانية النيل الأبيض" (عرب)، ويقال أنهم يقاتلون إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في النيل الأزرق.[١٦]

تعتبر مشاركة هجو والهادي في الجبهة الثورية السودانية هامة من الناحية السياسية أكثر منها من الناحية العسكرية. وكان الهدف منها هو طمأنة نخبة مجموعات وسط وشمال السودان النيلي العربية التي ظلت تحكم السودان منذ الاستقلال،[١٧] بأن الجبهة الثورية السودانية ليست جيشا من مناطق الأطراف يهدد مصالحهم، ولكنها حركة معارضة وطنية تسعى لاستخدام الأساليب السياسية والعسكرية للإطاحة بالبشير.

في تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٣، انضمت حركة سابعة إلى الجبهة الثورية السودانية. **الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة**، بقيادة زينب كباشي، عبارة عن تحالف مكون من ١٧ حركة صغيرة من شرقي السودان، وتتمركز بشكل كبير خارج البلاد .(ICG, 2013a) وهناك تخمينات بأنه قد تم تنحية كباشي عن قيادة الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة، لكن الجبهة الثورية السودانية ما تزالت تعتبرها تشغل هذا المنصب.[١٨] وقد ظل قادة الجبهة الثورية السودانية يحاولون استقطاب الحركات في شرق السودان منذ تأسيس الحركة وذلك في إطار سعيها لتوسيع رقعة النزاع. غير أن الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة ليس لها قدرات عسكرية.

ظلت الجبهة الثورية السودانية، وبالتحديد ياسر عرمان، تتواصل مع حركات سودانية أخرى في شرق السودان، وذلك بهدف فتح جبهة جديدة في الشرق. ولم تتمكن من ذلك حتى الآن، ويعود ذلك جزئياً إلى علاقات السودان الوطيدة مع إرتريا. وفي السابق، دعمت إرتريا مجموعات المتمردين من شرق السودان، وسيكون من الصعب على المجموعات الجديدة العمل دون موافقة إرتريا.

قالت الجبهة الثورية السودانية أن المسؤولية الأولى لقواتها هي "صد هجمات موسم الجفاف الانتقامية لحزب المؤتمر الوطني، التي تستهدف المدنيين في نطاقات الحرب، في جميع مناطق النزاع، بما في ذلك العاصمة الخرطوم" (SRF, 2011a). إلا أنه في نهاية عام ٢٠١١، فإن استهداف العاصمة والمناطق التي تقع خارج النطاقات التقليدية للحرب كان تعبيراً عن طموح أكثر من كونه انعكاساً للوضع العسكري.
وعند تأسيسها، ادعت الجبهة الثورية السودانية أن هدفها الرئيسي هو "الإطاحة بنظام حزب المؤتمر الوطني... باستخدام كافة الأساليب المتاحة، وعلى رأسها، المزاوجة بين العمل السياسي المدني والكفاح المسلح" (SRF, 2011a). وبحد ذاته، كان هذا ادراكا لحقيقة أن المتمردين، حتى بعد توحيد قواهم، من غير المرجح أن يتمكنوا من الإطاحة بالبشير عسكرياً.[١٩] وتابع البيان قائلا:

أوكل إلى اللجنة السياسية رفيعة المستوى مهمة الاتصال بجميع قوى التغيير التي تعمل على الإطاحة بالنظام – الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية- للاتفاق على منصة مشتركة واجماع وطني حول ترتيبات فترة ما بعد حكم حزب المؤتمر الوطني (SRF, 2011a).

ولهذا فإن الروابط مع المعارضة غير المسلحة ستكون جزءا رئيسيا من منهاج الجبهة الثورية السودانية، والتي ستصبح أكثر ظهورا مع مرور الوقت.

الهيكلة

مع تأسيس هيكلة القيادة العسكرية المشتركة، تمت تسمية عبد العزيز الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال رئيسا دائما لهيئة الأركان، لأنه يسيطر على أكبر نطاق ولديه أكبر عدد من القوات. وهذا الإختيار، بحسب قائد حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم، تم "بالإجماع" لكون عبدالعزيز يعتبر "جنرال له خبرة طويلة يمكنه القيام بالمهمة بسهولة".[٢٠] كما أن عبدالعزيز أيضاً ينحدر من مجموعة إثنية من دارفور، وهي المساليت، غير أنه نشأ في جنوب كردفان. وهذا الأمر يساعد في علاقته مع الدارفوريين (Gramizzi and Tubiana, 2013, p. 58, n.8.). وهو يحظى باحترام على نطاق واسع في الجبهة الثورية السودانية.

وجاء نواب عبدالعزيز الثلاثة من الحركات العسكرية الأخرى وهم عرضة للتغيير. وفي حوالي الوقت نفسه الذي وقعت فيه هجمات أبكرشولة عام ٢٠١٣، فإن جمعه حقار التابع لجيش تحرير السودان- مني مناوي كان نائب رئيس هيئة الأركان لشؤون الإدارة، وطاهر حمد أدم التابع لحركة العدل والمساواة نائب رئيس هيئة الأركان لشؤون العمليات، متمركزان في كردفان. وعبدو هارون التابع لجيش تحرير السودان- عبد الواحد كان نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون اللوجستية.[٢١] وفي البدء، لم يكونوا جميعاً في

نفس المنطقة وكانت الإتصالات صعبة، وعليه من الناحية الفعلية فإن معظم العمل قد قام به عبدالعزيز ومن كانوا معه، وذلك بغض النظر عن الحركة التي ينتمون لها أو دورهم المحدد ضمن هيكلية القيادة.[٢٢]

ونسبة لتعيين أحد قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان رئيسا لهيئة الأركان، فإن القادة من دارفور قد كان لهم حظوة تسمية أحدهم كقائد للجبهة الثورية السودانية ككل. غير أن قادة حركات دارفور الثلاثة لم يتمكنوا من الاتفاق حول واحد من ثلاثتهم لتولي المنصب. وفي مقابلات أجريت في جوبا في شهر تموز/ يوليو ٢٠١٣، على سبيل المثال، ذكر عبداللطيف اسماعيل، وهو أحد مسؤولي عبد الواحد، أن مني مناوي لم يعتقد أن عبد الواحد سيكون قائدا جيدا، وكان على خلاف شديد مع أفكار جبريل إبراهيم بحيث لا يمكنه تأييد توليه المسؤولية هو الآخر.[٢٣] وبعد ما يقارب الثلاثة أسابيع من المداولات، تقرر أن مالك عقار، قائد الجبهة الشعبية لتحرير السودان- الشمال، هو المرشح الوحيد الذي يحظى بإجماع. ونتيجة لذلك صارت الجبهة الشعبية لتحرير السودان- شمال تتولى المنصبين الأهم وهما الرئيس ورئيس هيئة الأركان.

وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، أعلنت الجبهة الثورية السودانية أن مالك سيتولى المسؤولية لمدة سنة، مع القادة الثلاثة من دارفور: عبدالواحد، ومناوي وإبراهيم، إلى جانب نصر الدين الهادي المهدي والتوم هجو، كنواب للرئيس بنظام تعاقبي. إلا أن مالك بقي رئيسا لأكثر من سنتين بعد تعيينه لأن الدارفوريون لم يتمكنوا من الاتفاق على خليفته على المنصب.[٢٤] وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيادة السياسية بكافة مكوناتها لا تعقد إجتماعاتها على نحو منتظم ومنصب الرئيس ليس هو الأولوية الرئيسة للجبهة الثورية السودانية.

وجزءا رئيسي آخر من هيكلة الجبهة الثورية السودانية هو مجلس القيادة. ونظريا، فإن المجلس يعتبر الهيئة السياسية الأكثر أهمية لدى التحالف، وهو الذي يناقش توجهات وأهداف الحركة. إلا أن الإجابات على سؤال من بالضبط يعتبر عضوا في المجلس قد جاءت مختلفة بإختلاف القادة الذين طرح عليهم السؤال. وفي تموز/ يوليو ٢٠١٣، فإن عدد الأعضاء قد حددوا على نحو متباين بحيث جائت الإجابات تتراوح بين ١٩ و ٢٤.[٢٥] ومن الناحية العملية، فإن الصعوبات اللوجستية والمالية التي تعتري جمع كافة الأعضاء في مكان واحد في ذات الوقت تعني أن مجلس القيادة قد تمضي عليه شهور دون أن يجتمع. ويأخذ قادة الحركات، المتمركزين بشكل رئيسي في كمبالا، معظم القرارات دون أن يدعوا لإنعقاد المجلس بكامل أعضائه.

المعارك الأولى

في نهاية شباط/ فبراير ٢٠١٢، أعلنت الجبهة الثورية السودانية تحقيق أول انتصار لها، في منطقة جاو (على الحدود المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان) وتروجي. وتقع تروجي على الطريق بين ولاية الوحدة في جنوب السودان والمناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في جبال النوبة. وللمنطقتين أهمية استراتيجية حيوية، حيث أن السيطرة عليهما تتيح للجبهة الثورية السودانية جلب الإمدادات من جنوب السودان. وقالت الجبهة الثورية السودانية أن قواتها المنتصرة جاءت من الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال وحركة العدل والمساواة،[٢٦] لكن الجيش الشعبي لتحرير السودان التابع لجنوب السودان شارك أيضاً في المعركة، متدخلاً شمال الحدود. ورغم الترحيب بهذا النصر على أنه العملية المشتركة الأولى للجبهة الثورية السودانية، إلا أنه في واقع الحال لم تشارك فيه إلا الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال وحركة العدل والمساواة (Gramizzi and Tubiana, 2013; IVG, 2013a).

تشكيل الجبهة الثورية السودانية أتاح لحركة العدل والمساواة بالذات الاستفادة من الملاذات الآمنة في الأجزاء التي تسيطر عليها الجبهة الثورية السودانية في جنوب كردفان، وبشكل أساسي في جبال النوبة إلى الشرق من عاصمة الولاية، كادقلي، وكذلك إلى الشمال الغربي، غير بعيدة من الحدود مع دارفور. وبحلول منتصف عام ٢٠١٣، بدى وكأن معظم قوات حركة العدل والمساواة غادرت دارفور تماما.[٢٧] فبعضها كان في كردفان، بينما تمركز البعض الآخر في جنوب السودان، في كل من غربي بحر الغزال وفي بانتيو عاصمة ولاية الوحدة (Gramizzi and Tubiana, 2013; UNSC, 2013). وقد استفادت حركة العدل والمساواة من هذا الدعم المقدم من جنوب السودان، ويعود ذلك جزئياً إلى العلاقات الوثيقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال والجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان.

وفي آذار/ مارس ٢٠١٢، قاتلت قوات الجبهة الثورية السودانية في جنوب كردفان، في هجليج وخرسانه. وبتاريخ ٢٦ آذار/ مارس، سيطر جنود جيش التحرير الشعبي السوداني على هجليج قبل الانسحاب. وقد تلقوا الدعم من جنود حركة العدل والمساواة الذين إنطلقوا صوب الشمال من قاعدتهم في ولاية الوحدة في جنوب السودان. وشنت الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال محاولة فاشلة للاستيلاء على بلدة تلودي في نفس اليوم، مما أدى إلى إبقاء موارد القوات المسلحة السودانية الموجودة هناك في مكانها. وبتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل، ساعدت حركة العدل والمساواة قوات جنوب السودان في السيطرة على هجليج مرة أخرى وتوغلت أكثر إلى الشمال، ووصلت إلى خرسانه، على بعد حوالي ٢٥ كم من حقول النفط. وفي تلك الأثناء، اشتبك مقاتلو الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال مع القوات المسلحة السودانية في مكان آخر في جنوب كردفان (Gramizzi and Tubiana, 2013). وقد أظهرت هذه العملية وغيرها من العمليات درجة من التنسيق، لكن قوات الجبهة الثورية السودانية كانت ما تزال تقاتل تحت قيادات منفصلة وفي أماكن مختلفة أغلب الأحيان. ولم تحدث العملية المشتركة الأولى للمنظمة إلا في السنة التالية.

٤. القوة المشتركة وأبكرشولة

في ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، شنت قوة مشتركة جديدة من الجبهة الثورية السودانية عمليتها الأولى في جنوب وشمال كردفان. وقال قائد الجبهة الثورية السودانية، مالك عقار، أن الهجوم قد أعد عن قصد "كاختبار لتماسك" القوة المشتركة التي خضعت لتدريب على مدى أشهر.[٢٨] ولقد كانت هذه هي المرة الأولى التي تقاتل فيها المجموعات الأربع الرئيسية تحت قيادة واحدة. ويقدر حجم القوات المشاركة بما يتراوح بين ١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ رجل تحت قيادة العميد كوكو إدريس من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، إلى جانب نوابه من المجموعات الثلاث من دارفور. ولقد قدمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وهي لحد بعيد الأكبر حجما من بين الحركات الأربع، أكبر عدد من مكونات القوة المشاركة: حوالي ثلثي إجمالي القوات بحسب مالك عقار، ما يزيد عن النصف بقليل بحسب جبريل إبراهيم. وقدمت حركة العدل والمساواة حوالي ٥٠٠ جندي، وساهم جيش تحرير السودان- عبد الواحد بحوالي ٢٠٠-٢٧٠ رجل، وجيش تحرير السودان – مني مناوي ربما بأقل من ٢٠٠.[٢٩] كما قدمت حركة العدل والمساواة العدد الأكبر من المركبات وأنظمة نقل الأسلحة. كما قدمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بعض الدبابات، تقول بأنها استولت على بعض منها من القوات المسلحة السودانية خلال قتال دار في جبال النوبة(Gramizzi and Tubiana, 2013) . وكان للقوة المشتركة هدفا محددا: نقل الحرب ضد القوات المسلحة السودانية خارج موطن المتمردين في دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق. وقال ابراهيم " علينا نقل القتال قريبا من الخرطوم." " إذا قاتلت في الصحراء، الأدغال، أو الجبال [في الأطراف] فإنهم لا يأبهون".[٣٠] هذا وقد قامت حركة العدل والمساواة بمهاجمة أم درمان عام ٢٠٠٨ وأرادت الجبهة الثورية السودانية القيام بشن هجوم مماثل على معقل حزب المؤتمر الوطني.

الهجوم على أبكرشولة

في ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، إنهارت المحادثات التي كانت تجري في أديس أبابا بين الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال وحزب المؤتمر الوطني. وفي اليوم التالي، قامت قوة مشتركة من الجبهة الثورية السودانية بالهجوم على أم روابة في شمال كردفان. وتقع البلدة على الطريق المعبدة المؤدية إلى كوستي ومنها إلى الخرطوم. ويقول المتمردون لأن العديد من مجموعة الشايقية الإثنية – إحدى المجموعات المركزية المسيطرة- يسكنون هناك، فإن هذا الهجوم قد وجد صدى لدى القاطنين في المركز على نحو لم يحدث بالنسبة للمعارك السابقة. وكانت هذه أول غزوة تقوم بها الجبهة الثورية السودانية خارج

جنوب كردفان، على أن حركة العدل والمساواة سبق وأن قاتلت مرات عديدة في شمال كردفان. وبقيت القوة المشتركة لبضع ساعات فقط قبل انسحابها. وسيطر المتمردون بعد ذلك على أبكرشولة، في جنوب كردفان، ملحقين الهزيمة بالقوات الحكومية هناك. وتقع البلدة التي يسكنها حوالي ٤٥،٠٠٠ نسمة على بعد ما يقرب من ٩٠ كم جنوب أم روابة.

وبحسب مالك عقار، فإنه على الرغم من ترك قوة احتياطية في الخلف، فإن الجبهة الثورية السودانية قد خصصت موارد كبيرة لأول عملية مشتركة تقوم بتنفيذها. وحسب تقرير قدم إلى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في شهر تموز/ يوليو ٢٠١٣، فإن الحكومة السودانية تعتقد أن القوة التي شاركت في الهجوم من الجبهة الثورية السودانية تتألف من:

- ٤٠٠ من جنود حركة العدل والمساواة على متن ٥٥ سيارة تويوتا لاند كروز رباعية الدفع مجهزة عسكريا تجهيزاً عالياً.[٣١]
- ٢٠٠ جندي من جيش تحرير السودان- عبد الواحد، ومعهم ٢٢ عربة عسكرية
- ٢٠٠ جندي من جيش تحرير السودان- مني مناوي، ومعهم ٢٢ عربة عسكرية
- كتيبة من الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال (٧٥٠-١٠٠٠ جندي) ومعها ٢٥ عربة عسكرية.

وكان الهجوم مباغتا للقوات المسلحة السودانية. ولم يكن هناك سوى بعض رجال الشرطة في الخدمة للدفاع عن أم روابة، كما أن أبكرشولة قد تم أيضاً الإستيلاء عليها بسهولة. واستطاعت الجبهة الثورية السودانية الحفاظ على سيطرتها على البلدة لمدة شهر على الرغم من خمس محاولات رئيسية لاستعادتها باستخدام الضربات الجوية والهجمات الأرضية (Enough Project, 2013). وقال أمين حسن عمر التابع لحزب المؤتمر الوطني، الذي كان مسؤولا عن ملف دارفور ومطلعا بشكل جيد على شؤون المتمردين، أن الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال جلبت حوالي ٢٠ دبابة إلى أبكرشولة ونواحيها، هذا مع أن ثمة مصادر أخرى تعتقد أن العدد أقل من ذلك. وتمكنت القوات المسلحة السودانية في النهاية من استعادة السيطرة على البلدة بتاريخ ٢٧ أيار/ مايو، على أن الجبهة الثورية كانت قد وجهت ضربة قوية بمنع القوات الحكومية من الدخول إلى البلدة لمدة طويلة. كما ادعى المتمردون أنهم استولوا على أكثر من ٦٠ عربة، علاوة على أسلحة خفيفة، وذخائر، ووقود.[٣٢]

ويعتبر الهجوم على أبكرشولة أكبر نجاح حققته الجبهة الثورية في السنتين ونصف الأولى من وجودها، ولكن في واقع الأمر فإن المتمردون لم يحققوا أهدافهم المرجوة. ويعتقد حزب المؤتمر الوطني أن القوات المشتركة كانت تسعى للتقدم نحو الأبيض.[٣٣] وهي البلدة التي تعد ذات مكانة استراتيجية أكبر بكثير من أبكرشولة أو أم روابة، وذلك لأنها عاصمة ولاية جنوب كردفان وملتقى طرق أساسي. وتستخدم

القوات المسلحة السودانية الحقل الجوي في الأبيض كقاعدة تنطلق منها لقصف مناطق في أرجاء جبال النوبة. هذا وفي الأيام الأولى من حرب دارفور قام المتمردون بلفت الأنظار إليهم بالهجوم على مطار الفاشر. ولو أن هجوماً على الأبيض قد حدث لوجد صدى تاريخي لدى السودانيين. فعندما قام محمد أحمد المهدي في ثمانينيات القرن التاسع عشر بفتح معظم السودان بخارطته الحالية، فإن جيشه المؤلف بشكل أساسي من مقاتلين دارفوريين ونوبة قد حقق أعظم انتصاراته الأولى في الأبيض، وذلك قبل استيلاءه على الخرطوم في نهاية المطاف. وعادة ما يقوم قادة الجبهة الثورية السودانية بإعمال هذه المقاربة التاريخية الواضحة على تمردهم الذي يقاتل فيه دارفوريون ونوبة جنبا إلى جنب. ويقول ياسر عرمان التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال أن الهجوم الذي شنته الجبهة الثورية السودانية كان لهدفين أوليين: الأول، الأبيض (إلى جانب أبكرشولة وأم روابة) والثاني، حال تحقق الهدف الأول، المواصلة نحو الخرطوم.[٣٤] ولم يرغب مالك، القائد العام للجبهة الثورية السودانية، في التأكيد على أن الأبيض كانت الهدف الأولي. لكنه يقول أن الهجوم كان يتكون من فرعين، أحدهما "فشل" بسبب "عدم معرفة التضاريس، ومسار التقدم".[٣٥] وتقول الحكومة السودانية أن هناك تفسيرا أبسط من ذلك بكثير: أدرك المتمردون أن ليس لديهم القوة للمتابعة صوب الأبيض.[٣٦]

التبعات

على الرغم من أن المتمردين قد لا يكونوا حققوا هدفهم الأولي، إلا أن الهجوم نجح بعدد من الطرق. فقد أظهرت الحركات المتمردة الأربع قدرتها على العمل مع بعضها البعض، وأشارت الغارة الأولية على أم روابة إلى إمكانية تنفيذ ضربات في المستقبل في اتجاه العاصمة والمناطق الغنية وسط البلاد، والتشبث بأبكرشولة لكل تلك المدة أدى إلى تقويض الثقة بالقوات المسلحة السودانية وتعزيز المصداقية العسكرية للجبهة الثورية السودانية. ويعترف جبريل ابراهيم أن أبكرشولة وأم روابة لم تكونا ذات أهمية كبيرة بالمفاهيم العسكرية البحتة، لكنه يقول أن قدرة الجبهة الثورية على التحرك صوب المواقع وتوجيه ضربات مباغتة شكل صدمة كبيرة لنظام البشير. وغضب البشير كثيرا إلى حد أنه أعلن إنهاء أي مفاوضات مع المتمردين، قائلا: "لا نرغب في الاعتراف بالخونة، والمتسللين، والمرتزقة، والإرهابيين (من الحركة الشعبية لتحرير السودان) ولا في التفاوض معهم" (Sudan Tribune, 2013a). ولم تستأنف المفاوضات حتى كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، عندما تمكن وسيط الاتحاد الأفريقي ثابو مبيكي، من اقناع الطرفين ببدء محادثات من جديد.

وظلت أبكرشولة محط تركيز وسائل الإعلام الحكومية والصحف الصادرة من الخرطوم لأسابيع بعد الهجوم. واستجابة لاحتمالية استهداف الخرطوم هي الأخرى، قام والي ولاية الخرطوم بفتح التسجيل لقوة دفاع شعبي جديدة. وكانت هناك مطالبات محدودة في البرلمان باستقالة وزير الدفاع، عبدالرحيم

حسين، على أنه لم يجبر على التنحي من منصبه نتيجة لعلاقته الوثيقة بالبشير. وفي حزيران/ يونيو ٢٠١٣، تمت إقالة رئيس هيئة أركان الجيش وغيره من كبار الضباط من مناصبهم، والتبرير الرسمي كان هو بلوغهم لسن التقاعد (Sudan Tribune, 2013b).

إلا أن معظم الغضب كان موجها ضد المتمردين. واتهمت الجبهة الثورية بارتكاب فضائع، بما في ذلك القتل خارج النظام القضائي، تحديدا في أوساط عرب الحوازمة الذين يعيشون في ابكرشولة إلى جانب النوبة تقلي. وذكرت التقارير أن مسؤوليين من حزب المؤتمر الوطني قد استهدفوا كذلك. وتقول الجبهة الثورية أن هذه دعاية إعلامية من حزب المؤتمر الوطني، على الرغم من أن أحد المسؤولين تقبل حدوث بعض أعمال النهب.[٣٧] وتعتقد المصادر الدبلوماسية أن الجبهة الثورية قامت بالفعل بارتكاب بعض الإنتهاكات.[٣٨]

كما كشفت العملية عن عدد من مواطن الضعف لدى الجبهة الثورية. فلم يتمكن المتمردون من الاستيلاء والتمسك ببلدات رئيسية نتيجة لتفوق القوات المسلحة السودانية الجوي وامتلاكها لمعدات أحدث. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك خلافات جدية بين أعضاء الجبهة الثورية حول التكتيكات العسكرية التي يرغبون في إتباعها.

الإختلافات العسكرية

توجد تباينات كبيرة بين الحركات الثلاث من دارفور والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال من حيث أساليب القتال. فالحركات من دارفور تستخدم أسلوب حرب العصابات في الكر والفر، والرحيل لمسافات طويلة في صحراء دارفور على متن العربات العسكرية، وعادة لا تدوم المعارك التي يخوضونها مدة طويلة. والقتال بالنسبة لحركات دارفور، كما يقول جبريل ابراهيم، قائد حركة العدل والمساواة.

> يدوم عادة عشر أم خمس عشرة دقيقة. وإما أن تهرب أو يبحث عدوك عن غطاء ليحتمي به. إن الشيء الرئيسي في أسلوبنا في الحرب هو القوة النارية. حيث تستخدم أكبر قدر ممكن من القوة النارية لتأمين الغطاء الذي يؤمن الحماية لك. إننا نستخدم ذخيرة أكثر مما تستخدمه الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال.[٣٩]

تحتاج الحركات من دارفور إلى الوقود لعرباتها والذخيرة لأسلحتها، لكنها لا تتوقع المكوث فترة طويلة في مكان واحد وبالمقابل، تعتبر الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال جيشا تقليديا أكثر من أي شيء آخر، وذلك انسجاما مع جذورها التاريخية كجزء من الجيش الشعبي لتحرير السودان. فعند استقلال جنوب السودان، كانت مجهزة تجهيزا جيدا (أنظر الصندوق ٢). وعلى الأقل، تمكنت الفرقة الأولى في

الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال من الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة في المعارك التي خاضتها (Gramizzi and Tubiana, 2013). فالحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال "تتقدم، ثم تحتل الأراضي، ثم تدافع، ثم تتقدم مرة أخرى"، حسب مالك عقار.[٤٠] وعلى عكس الحركات من دارفور، فهي تسيطر على مساحات كبيرة من جنوب كردفان والنيل الأزرق، كما فعلت خلال الحرب الأهلية الثانية ما بين ١٩٨٣–٢٠٠٥.[٤١]

صندوق ٢ الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال عند استقلال جنوب السودان: رواية من جنوب السودان

منذ تجدد القتال في جنوب كردفان والنيل الأزرق عام ٢٠١١، ظلت الخرطوم تتهم جنوب السودان بدعم قوات المتمردين. الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال كانت تمثل الجناح الشمالي للحركة التي أوصلت جنوب السودان للاستقلال، وما تزال هناك روابط وثيقة للغاية بين قادة الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. وحتى التعديل الوزاري في تموز/ يوليو ٢٠١٣، كان مجاك داغوت يتولى منصب نائب وزير دفاع جنوب السودان. وكان فيما مضى قد قام بتدريس المسؤولين الثلاثة الأعلى مكانة في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وهم مالك وياسر عرمان وعبد العزيز، في كلية الضباط التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان وظل على تواصل منتظم معهم بعد الاستقلال. ومثل المسؤولين الآخرين في جنوب السودان، أنكر قيام بلده بتزويد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بالأسلحة. ولم يتوصل مسح الأسلحة الصغيرة إلى دليل يثبت نقيض ذلك، ولكنها خلصت لأن "بعض من الدعم السياسي واللوجستي يعتبر أمراً واضحاً" (Gramizzi and Tubiana, 2013, p.9.). ويعود ذلك جزئيا إلى أنه عند اندلاع الحرب، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال مجهزة تجهيزا عسكريا جيدا: إذ أن جوبا قد عملت على التأكد من أن فرقتيها قد تسنى لهما الاحتفاظ بكافة معداتهما. وفيما يلي نورد تقييم مجاك لقوة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال عند إستقلال جنوب السودان :

الفرقتين معاً كان لديهما ١٨٠٠٠– ٢٠٠٠٠ رجل
– كل فرقة كان لديها كتيبة مدرعة مجهزة بحوالي ٣٠ دبابة. وكان جنوب السودان يمتلك دبابات T-55s و T-72s، لكن فرقتي الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال استلمت فقط دبابات T-55s.
– كل فرقة كان لديها سرية مدفعية مزودة براجمات (howitzers,)، ١٢ سلاحا لكل فرقة
– كل فرقة كان لديها سرية عربات مثبت بها قاذفة صواريخ(—truck-mounted rocket launchers) – ثلاثة من طراز BM 21s
– كل فرقة كان لديها سريتين مما نسميه "يبي كاتيوشا"،[٤٢] أي منصات اطلاق صواريخ متعددة عيار ١٠٧ملم، حوالي ثمانية لكل فرقة.
– بالإضافة إلى ذلك، كل فرقة كان لديها مدافع هاون (مورتر)، أر بي جي، وقاذفة قنابل، بنادق اوتوماتيكية، ومضادات طائرات من طراز ZSU 12.7
وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال كان لديها مئات العربات العسكرية: فقد كان مالك يشتري العربات العسكرية، ماركة تويوتا، وكان عبدالعزيز يشتري العربات العسكرية عندما كانا يعملان في وظيفة والي (ونائب والي على التوالي) قبل بداية الحربين.[٤٣]

ويزعم مجاك أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال قادرة على تموين مخزونها بصورة كبيرة مما تستولي عليه من القوات المسلحة السودانية. وقال أنهم ربما يتلقوا امدادات محدودة من أصدقائهم،[٤٤] وهذا لا يشمل بالضرورة جنوب السودان. وكانت هناك ادعاءات بأن يوغندا قد زودت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بالأسلحة، لكن كل من المتمردون ويوغندا قد أنكروا ذلك.[٤٥]

وتعرض الجبهة الثورية السودانية من مزيجا هذين الأسلوبين كميزة إيجابية: فيمكن للحركات من دارفور العمل كنوع من القوة الهجومية المتنقلة، بينما تمتلك الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال تسليحا أثقل وقدرة أكبر على المحافظة على المناطق التي تم الاستيلاء عليها. وعلى الرغم من ذلك، ومن ناحية تاريخية، ثبت أنه من الصعب الجمع بشكل فعال بين هذين الأسلوبين التكتيكيين المختلفين كثيرا، وذلك ما اكتشفته حركات التمرد في اثيوبيا وما يعرف الآن باسم إريتريا. وأظهر الهجوم على أبكرشولة أنه لم يتم التوصل إلى حل كامل لهذه التوترات داخل الجبهة الثورية حول هذه القناعات والقدرات التكتيكية العسكرية المختلفة.

ومن غير المرجح أن تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان قد غامرت نحو أم روابة في شمال كردفان- بعيدا عن قواعدها في الجبل- من غير القدرات على تنفيذ ضربات سريعة وطريقة تفكير حرب العصابات التي تمتلكها الحركات من دارفور، ولا سيما حركة العدل والمساواة. وعلى ذات النحو، ما كانت الحركات الدارفورية لتفكر في محاولة الابقاء على سيطرتها على أبكرشولة لهذه المدة الطويلة من غير القدرات الدفاعية للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. وعلى الرغم من تمكن الجبهة الثورية من الاستيلاء على وقود، ومركبات، وبعض الأسلحة خلال الحملة، فإن ابراهيم قد شعر بأن القوة المشتركة أخطأت بالبقاء لهذه المدة الطويلة في أبكرشولة حيث قال: "كان علينا ان ننسحب في وقت أبكر"، لأن البلدة ليس على قدر كاف من الأهمية لتبرير الخسائر التي تكبدها تحالف المتمردين في النهاية أو تكاليف الذخائر.[٤٦] وتعتمد الحركات من دارفور بشكل خاص على غاراتها العسكرية لإعادة تموين مخزونها من الوقود والذخائر. فقد أدت تلك الفترة طويلة إلى إنضاب موارد الجبهة الثورية، كونها اضطرت للقتال ضد الهجمات المتكررة التي نفذتها القوات المسلحة السودانية. "ما لم تصلك امدادات منتظمة، فسيتعرض مخزون الذخائر للنقص. وهذا ما حدث [في أبكرشولة]"، كما قال ابراهيم. "إننا نتعلم من بعضنا البعض. فمن المهم الاحتفاظ بالأراضي المحررة. كما أن من المهم أخذ الحرب إلى حديقة العدو الخلفية".[٤٧] ومن الصعب على وجه التحديد التغلب على هذا التضارب في الأساليب والأهداف. ولم تقم القوة المشتركة التابعة للجبهة الثورية خلال السنة التي تلت الهجوم على أبكرشولة بأي عملية بإشتراك الحركات الأربع الكبرى، مما يشير إلى أن التنسيق بينها لا يقرب من المستوى الذي تدعيه، وأن قدرتها على تنفيذ عمليات واسعة النطاق تظل ضعيفة.

العمليات العسكرية خارج القوة المشتركة

على الرغم من تخصيص حركات المتمردين الأربعة لقوات وموارد للقوة المشتركة، إلا أن الجزء الأكبر من قواتها قد استمر في العمل بشكل مستقل. وجيش تحرير السودان – عبد الواحد، الذي ربما يكون

الأضعف بين الحركات الأربع، يضع الغالبية العظمى من رجاله ومركباته في جبل مره. أما جيش تحرير السودان – مني مناوي فهو أكثر نشاطا وحضورا في دارفور مما هو عليه في جبال النوبة حيث تتمركز أو تجتمع القوة المشتركة للجبهة الثورية. وقبل ثلاثة أسابيع من الهجوم الذي نفذته الجبهة الثورية على أبكرشولة، فإن جيش تحرير السودان – مني مناوي، تصرف بشكل منفرد، وإستولى على بلدتين صغيرتين – مهاجرية الواقعة جنوب دارفور ولبدو الواقعة شرق دارفور- وفرض سيطرته عليهما لمدة عشرة أيام. ويدعي مني مناوي أن هذه الهجمات أكثر أهمية بكثير من عملية أبكرشولة، وهو الأمر الذي قد يكون مؤشرا على أولوياته. وتعتقد المخابرات السودانية أن مناوي ليس دائما على وفاق مع عبدالعزيز وربما يكون قد سحب بعض قواته من القوة المشتركة للجبهة الثورية في منتصف عام ٢٠١٣، غير أنه لم يكن بالإمكان تأكد ذلك من مصدر مستقل.[٤٨] كما أن مناوي يعتبر واحد من الداعمين المحوريين في مناصرة الجبهة الثورية السودانية وما يمكن أن تعود به من فوائد على مختلف مجموعات المتمردين.

ومن بين الحركات الثلاث من دارفور، ساهمت حركة العدل والمساواة بالقدر الأكبر في القوة العسكرية للجبهة الثورية من حيث المركبات والرجال. كما ينظر إليها باعتبارها الأكثر فاعلية من بين القوات الثلاث من دارفور. إلا أن حركة العدل والمساواة تنفذ العديد من عملياتها خارج إطار القيادة المباشرة للجبهة الثورية، حتى عندما تكون الأهداف العسكرية مشتركة. وكمثال على ذلك، بعثت حركة العدل والمساواة بقافلة عسكرية كبيرة، ربما من مكان قريب من جولود في الشمال الغربي من جنوب كردفان، باتجاه أبكرشولة. وقدرت مصادر تابعة للجبهة الثورية، بما فيها مصادر من حركة العدل والمساواة، أن القافلة تتألف من ١٤٠-١٥٠ مركبة. وكانت المهمة الموكلة إليها، حسب ما ذكره جبريل ابراهيم قائد الحركة، دعم القوة المشتركة للجبهة الثورية التي كانت تحت وطأة ضغط متزايد في أبكرشولة. واصطدمت القافلة مع القوات الحكومية على الطريق بين الدلنج والأبيض. وعند وصول القافلة إلى محيط أبكرشولة في بداية شهر حزيران، كانت الجبهة الثورية إما انسحبت أو أجبرت على الخروج من البلدة. وكانت هذه مهمة تتبع لحركة العدل والمساواة وليس للجبهة الثورية.

الأغلبية العظمى من قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال ليست جزءا من القوات المشتركة لكنها مع ذلك تعتبر أنها جزء من تحالف الجبهة الثورية. وتستمر الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في تخصيص معظم قواتها المقاتلة لحملتها ضد القوات الحكومية في جبال النوبة. ولقد بدأ موسم المطر بعيد حملة أبكرشولة، مما أدى إلى إبطاء وتيرة القتال. ومهما يكن من أمر، فإن قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال تحملت العبء الأكبر من هجمات موسم الجاف التي شنتها الحكومة في الشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٣ وبداية العام ٢٠١٤. ولقد تعرضت للهجوم مواقع للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال تقع على بعد ٢٠ كم من كاودا، المعقل الرئيسي للحركة، وهذه المواقع، بحسب ما أفادت التقارير، هي أونقارتو، إلى الجنوب من كاودا بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر، وتمبيرا إلى الغرب منها بتاريخ ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر (Nuba Reports, 2013, p.3). ولقد تم صد كلا

الهجومين بنجاح. كما قام المتمردون بمهاجمة القوات المسلحة السودانية في العمق الشمالي من ديلامي في بداية كانون الثاني ٢٠١٤. وأعلنوا أن هذه العملية هي من العمليات المشتركة للجبهة الثورية، ولكن حسب ما ذكره مالك عقار قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، فإنه لم يشارك فيها سوى قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. وليس هناك أي تواجد للجبهة الثورية في النيل الأزرق، المنطقة الأخرى لعمليات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. فالحركة تقاتل القوات المسلحة السودانية هناك دون أي دعم من الحركات من دارفور.[٤٩] ويعود السبب في هذا جزئيا إلى الصعوبات اللوجستية في الوصول إلى تلك المنطقة: لا توجد حدود مشتركة بين النيل الأزرق وجنوب كردفان والطريق من خلال جنوب السودان يمر عبر أكثر مناطق مستنقعات السدود التي لا يمكن عبورها. ويعود السبب في ذلك أيضا إلى النجاحات الأكبر التي حققتها الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في جنوب كردفان. وقد أدت تلك النجاحات إلى توفير مساحة أكبر للاستخدام كقاعدة أمنة. والعامل الآخر هو موقع جنوب كردفان القريب من كل من دارفور وقواعد حركة العدل والمساواة في جنوب السودان.

وينسب قادة المتمردين على الدوام أي عمل عسكري يقوموا به إلى الجبهة الثورية وذلك بهدف زيادة ظهور التحالف. ولا تهدف الجبهة الثورية إلى ادماج جميع الحركات في حركة واحدة، بل إلى تكوين منصة تحالف والموالفة الدقيقة للأجندات للدفع باتجاه تغيير النظام. والاستراتيجية الواضحة هي القتال ضد الخرطوم في دارفور، جنوب كردفان (وأحيانا شمال وغرب كردفان)، والنيل الأزرق، والمحافظة على نشاط جميع الجبهات لتوسيع نطاق عمل القوات المسلحة السودانية. ومع ذلك، فإن حقيقة أن العمليات المشتركة تعتبر نادرة الحدوث تبين الصعوبة التي تواجهها مجموعات المتمردين في تنسيق نشاطاتهم بفعالية.

وبغض النظر عما ينظر إليه على أنه نجاح عسكري في أبكرشولة، لم تحاول القوة المشتركة للجبهة الثورية إلى الآن اعادة هذه التجربة. ويبدو أنها مبنية على كونها جيش مؤقت لا جيشا دائما. وعندما انتهى موسم المطر من عام ٢٠١٣، بدأت الحكومة بالهجوم. وشاركت في معظم القتال حركة واحدة من المتمردين (عادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال) ضد القوات المسلحة السودانية، على الرغم من مشاركة القوات المشتركة للمتمردين في معركة كبيرة واحدة فقط، في تروجي بتاريخ ٤ كانون الثاني ٢٠١٤. وتقع تروجي على الطريق الرئيسي الواصل من جنوب السودان إلى كاودا في جبال النوبة. وهرب المدنيون عبر هذا المسار إلى مخيمات اللاجئين على الحدود. وتستخدمها الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال وحركة العدل والمساواة للانتقال إلى جنوب السودان وجلب الامدادات من هناك. وبهذه المناسبة واعتبارا من شهر شباط ٢٠١٢، تمكنت قوات المتمردين من دفع القوات المسلحة السودانية بعيدا عن البلدة. وبالرغم من ذلك لم تشارك القوة المشتركة للجبهة الثورية في معركة كبيرة خلال عشرة أشهر التي أعقبت نهاية احتلالها لأبكرشولة، حسب ما قاله مالك، وعلى الرغم من ادعاءه في نهاية شباط ٢٠١٤ ان الجبهة الثورية كانت تخطط لهجوم كبير جديد.[٥٠]

٥. الوضع السياسي

كما يوضح ميثاقها التأسيسي، فإن الجبهة الثورية السودانية تحالف عسكري ذو طموحات سياسية. وفي السنة الأولى من تشكيلها، عمل سياسيو الجبهة، وبدور بارز من ياسر عرمان من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، دون أن يعني ذلك أنه عمل بمفرده، على صياغة وثيقة ترسم الخطوط العريضة لرؤيتهم حول "إعادة هيكلة الدولة السودانية" (SRF, 2012). ودلت تلك الوثيقة على وجوب الإطاحة بنظام حزب المؤتمر الوطني واستبداله بحكومة انتقالية مؤلفة من الجبهة الثورية السودانية، والقوى السياسية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات النسائية والشبابية وشخصيات أخرى مهنية ومستقلة، بحيث لا تقل مشاركة النساء فيها عن ٣٠٪. وستبدأ هذه الحكومة الانتقالية عملية استعادة التوازن بين أقاليم السودان، والإشراف على صياغة دستور جديد، والسير بالسودان نحو انتخابات ديمقراطية خلال ست سنوات. وفي معرض دفاع الوثيقة عن الفصل بين الدين والدولة "للتأكد من القضاء على استغلال الدين لأغراض سياسية". كما نصت كذلك على وجوب اعتماد مبدأ "الوحدة الطوعية" لكافة الأقاليم في السودان: وباختصار، إذا رغب أي جزء من البلاد في أن ينفصل، فإن ذلك في مقدوره(SRF, 2012).

و يعارض الاسلاميون من عضوية حزب المؤتمر الوطني على أي شيء يهدد دور الإسلام كأساس للنظام القانوني في البلاد، بينما البراغماتيون منهم فيدركون أنه لهذا الأمر فإن الجبهة الثورية السودانية يمكن تصويرها على أنها معادية للإسلام. والعزم على اعطاء جميع الأقاليم سلطات متساوية وتصحيح الأخطاء القديمة من خلال اجراءات صارمة تعتبر كذلك مصدر قلق كبير لدى نخبة وسط وشمال السودان النيلي التي تشكل نواة حزب المؤتمر الوطني، فضلاً عن عدد من الشخصيات القيادية في أحزاب المعارضة الرئيسية المنتمين للنخبة نفسها. كما أن حزب المؤتمر الوطني وغيره من أحزاب التيار الرئيسي السودانية وجدت في المبدأ الذي يقوم بمنح الأقاليم السودانية الحق في "الوحدة الطوعية" مصدرا للقلق، هذا وانفصال جنوب السودان قد حدث قبل وقت قصير. كما أن عزم الجبهة الثورية على "جلب جميع من ارتكبوا أعمال إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وجرائم ضد البلاد ومواطنيها" (SRF, 2012) أمام محاكمات دولية ومحلية مصدر تهديد للرئيس البشير، ووزير الدفاع عبدالرحيم حسين، ووالي جنوب كردفان (ولاحقاً شمال كردفان) أحمد هارون، وقد تم توجيه اتهامات إليهم جميعا من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وفوق هذا وذاك فإن حزب المؤتمر الوطني ليس لديه نية تسليم السلطة.

الانقسام الداخلي

هناك إختلافات سياسية حادة- بعضها أيديولوجي والبعض الآخر شخصي- في أوساط قيادة الجبهة الثورية السودانية. وبشكل عام، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال وفصيلي جيش تحرير السودان يعتبرون علمانيين، ملهمون برؤية جون قرنق حول "السودان الجديد"، ومنذ البداية كانوا يقفون في جانب الفصل بين الدين والدولة. والعديد من قادة حركة العدل والمساواة، وتحديدا قائدها الأول خليل ابراهيم وأخوه وخليفته جبريل، أتوا من خلفية اسلامية، وكان العديد منهم تلاميذ للإسلامي المخضرم حسن الترابي.[٥١] وفيما يتوخون الحذر من الجهر بجذورهم الإسلامية خوفا من انصراف شركائهم الاستراتيجيون في الجبهة الثورية عنهم، تبقى رؤيتهم مختلفة تماما عن رؤية الحركات العسكرية الثلاث الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن موافقة حركة العدل والمساواة على بنود إعلان كوادا قد استغرقت ثلاثة أشهر. وحسب ما ذكره جبريل ابراهيم، لم يكن التأخير "بسبب كون حركة العدل والمساواة تنظيما اسلاميا يتبنى فكرة الدولة الدينية، وإنما لكون غالبية السودانيين مسلمون، والعلمانية بالنسبة لهم تعني العداء للإسلام. واستخدام تلك اللغة سيؤدي إلى ابعادهم خوفا".[٥٢] وكانت حركة العدل والمساواة قلقة من أن الآخرين، ولا سيما عبد الواحد، يعتبرون الأصوات الأكثر "راديكالية" في الدعوة للعلمانية.

وهناك القليل من القواسم المشتركة من حيث الخلفية والتاريخ بين حركة العدل والمساواة والحركات الأخرى. ولدى فصيلي جيش تحرير السودان علاقات قائمة منذ أمد بعيد مع الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، ويعود ذلك جزئيا إلى أرضيتهم الأيديولوجية المشتركة. وبالرغم من أن حركة العدل والمساواة قد أرسلت وفدا لمقابلة قرنق عام ٢٠٠١، حتى قبل الانطلاقة الرسمية لتمردها في دارفور، فإن التواصل لم يفض إلى تكوين علاقات وثيقة. وعلى حد وصف ابراهيم: "عندما جئنا للاجتماع، بدى الأمر كما لو أننا ضيوف والطرف الآخر [الحركات الثلاث الأخرى] أفراد في عائلة واحدة".[٥٣] وهو يعتقد أيضاً أن بعض قادة جيش تحرير السودان لم يكونوا راغبين في انضمام حركة العدل والمساواة للجبهة الثورية السودانية، لعلهم كانوا يأملون في نيل وضعية بارزة أكثر في دار فور في غياب حركة العدل والمساواة. وهذا كان سببا إضافياً من الاسباب التي جعلت حركة العدل والمساواة تستغرق بعض الوقت لإعطاء موافقتها على الانضمام.

وعلى الرغم من الدور النشط والفعال لحركة العدل والمساواة في بعض العمليات العسكرية التي تقوم بها الجبهة الثورية، فقد استمر قلق قادة جيش تحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال حول خلفية وآراء الحركة. وحسب وصف أحد الشخصيات الرئيسية في الجبهة الثورية السودانية فقد تكون حركة العدل والمساواة المعضلة الأولى من بين المشاكل المستقبلية للجبهة الثورية السودانية.[٥٤] قائد أخر من قادة الجبهة الثورية كان فزعا من الموقف الذي اتخذه قادة حركة العدل والمساواة بعد سقوط محمد مرسي، الإسلامي، في مصر. وكان ذلك المصدر مبتهجا، كحال معظم قيادة الجبهة

الثورية، بتنحية مرسي، في حين ان قادة حركة العدل والمساواة قد حزنوا من تنحيته.[٥٥] وتبين هذه الخلافات الأيديولوجية النزاعات السياسية الموجودة داخل الجبهة الثورية.

ومن بين جميع الادعاءات الموجهة ضد الجبهة الثورية السودانية بارتكاب أعمال اغتصاب، وسرقة، وتحرش، يقول أحد المسؤولين الكبار في الجبهة أن أكثر من ٩٠ بالمائة من تلك الادعاءات موجهة ضد قوات حركة العدل والمساواة.[٥٦] وتنكر حركة العدالة ذلك، معللة الادعاءات بوجود حالة عدم ثقة يشعر بها بعض أعضاء الجبهة الثورية تجاهها.[٥٧]

كما أن عبد الواحد ينظر إليه بعين الشك في الجبهة الثورية السودانية. وعلى الرغم من كونه أحد أبرز المتمردين في دارفور عند بداية حركة التمرد، إلا أن القوة العسكرية لحركته قد أخذت بمرور الزمن في التضائل، ويعزى ذلك جزئياً إلى استقالة مني مناوي وتشكيله لفصيلة خاصة. ويقول أحد قادة الجبهة الثورية من مجموعة أخرى أن عبد الواحد يشكل جزءا من الجبهة فقط بسبب "حاجتنا لاسمه، فهو يمتلك ثلاث اجهزة ثريا [هواتف تعمل عن طريق الأقمار الصناعية]، وهذه هي كل الحركة بالنسبة له".[٥٨]

وحتى أن بعض الأعضاء في حركة عبد الواحد أصبحوا محبطين من قائدهم الذي لا يتواجد في الميدان في دارفور إلا نادرا. ويحظى أبو القاسم إمام من جيش تحرير السودان – عبد الواحد، الذي كان متواجدا شخصيا في أبكرشولة مع عبدالعزيز، بتقدير أكبر من جانب قيادة الجبهة الثورية السودانية. وأعلن في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ انشقاقه عن جيش تحرير السودان – عبد الواحد ليقوم بتشكيل حركة خاصة به.[٥٩] ونتيجة لذلك، تم إقصاؤه عن الجبهة الثورية السودانية.[٦٠] وبعض حركات دارفور غير مقتنعة اقتناعا كاملاً بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال سوف تستمر في العمل معهم، وذلك على الرغم من ما تلهج به الألسن من نضال موحد ضد الخرطوم. ومع ذلك، فكلما عمل قادة الجبهة الثورية معا لفترة أطول، كلما تنامت الألفة بينهم.

هذه الخلافات والتاريخ السوداني الطويل من انقسام حركات التمرد إلى فصائل مختلفة يعني أن هناك شكوكا دائمة حول التماسك السياسي للجبهة الثورية السودانية على المدى الطويل. ومن شبه المؤكد أن تغييراً مفاجئاً لنظام الخرطوم سيضع متانة الروابط القائمة الآن في محك الاختبار. ومع ذلك، تبقي جميع المجموعات ملتزمة بالفكرة القائلة أن التغيير في السودان يجب أن يأتي من المركز وأن الحلول الخاصة بكل إقليم على حده غير كافية، وهي ما تجهر به الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال على نحو أكثر قوة. فحلول خاصة بدارفور منفردة، على سبيل المثال، لن تكون مفيدة لبقية المناطق. (وعلى الرغم من حديثهم عن أجندة قومية، فإن جميع حركات التمرد تميل إلى التجنيد على أساس إثني في المناطق التي يزاولون فيها عملياتهم) إلا أن جميع الحركات في الجبهة الثورية السودانية تدرك أن قوتها تكمن في توحدها في حركة واحدة وأن وجودها في الجبهة الثورية يزيد من احتمالية تحقيقها للتغيير الذي تريده. وهناك رغبة قوية في تجنب تكرار تجربة اتفاقية السلام الشامل، والتي تم فيها بشكل متعمد

إقصاء لدارفور والمناطق الشرقية من المفاوضات والاتفاقية اللاحقة، وهي ما جاءت مصحوبة بتبعات على المدى الطويل على جميع الأطراف حيث جرى التعاطي مع الحروب الأهلية بين الشمال والجنوب ودارفور بشكل منفصل، وظل انتباه المجتمع الدولي يتحول بشكل مستمر من واحدة إلى أخرى. كما ينظر إلى الوحدة بين حركات التمرد على أنها شرط مسبق للحصول على دعم من مكان آخر من الإقليم.

الروابط مع المعارضة غير المسلحة

ظلت الجبهة الثورية السودانية منذ تشكيلها مصممة على تكوين رابطة قابلة للاستمرار مع أحزاب المعارضة غير المسلحة في السودان، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل. أولا، هناك المسألة الحسابية البسيطة: وزن المعارضة المسلحة وغير المسلحة، لو إجتمعوا سوياً، سيجعل من الواضح بالنسبة للشعب السوداني والعالم أن حزب المؤتمر الوطني يمثل أقلية في السودان. ثانيا، يعرف المتمردون بأن فرصتهم في التمكن من هزيمة القوات الحكومية عسكرياً تعتبر ضئيلة، وعليه فإن "المزاوجة بين العمل المدني السياسي والكفاح المسلح" ستكون ضرورية (SRF, 2011). ثالثا، إن التحالف مع المعارضة السياسية المتمركزة في الخرطوم المكونة من المنتمين للسودان النيلي سيكون طريقة فاعلة لإنضمام أولئك المقيمين في المركز ممن لا يحبون حزب المؤتمر الوطني لكنهم لا يثقون في المتمردين.

وبينما كان المتمردون من دارفور يقومون ببناء الجسور مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، كانت المعارضة السياسية في الخرطوم تمر بمرحلة هامة من إعادة ترتيب لأوراقها. وفي تموز/ يوليو ٢٠١٢، وبعد أشهر من الاضطرابات وقمع الحكومة للخارجين من الأطياف السياسية والشعبية على الحكومة نتيجة لقرار السحب الجزئي لإعانات النفط، تجمعت أحزاب المعارضة السياسية الرئيسية مشكلة تحالف قوى الإجماع الوطني وأصدرت ميثاق البديل الديمقراطي. ودعا هذا البيان إلى مشروع وطني لإسقاط نظام حزب المؤتمر الوطني من خلال "كفاح جماهيري سلمي". وحسب ما ذكره مبارك الفاضل، أجرت الجبهة الثورية السودانية مشاورات عن كثب حول تطوير الميثاق وكان من المتوقع أن "تدعم وتوقع" الوثيقة قريبا جدا (Sudaneseonline.org, 2012). ولم يتحقق ذلك، رغم تكثيف الجهود لجمع المعارضة المسلحة وغير المسلحة.

وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، بعد شهور قليلة من كشف الجبهة الثورية عن أنيابها في أبكرشولة، التقى في كمبالا قادة المتمردون مع العديد من كبار السياسيين في المعارضة السودانية. وبشكل عام، لم يكن ممثلو المعارضة السياسية في مواقع قيادية في الأحزاب التي ينتمون إليها. وبتاريخ ٥ كانون ثاني/ يناير ٢٠١٣، قامت الجبهة الثورية والعديد من السياسيين بتوقيع ميثاق الفجر الجديد (SRF, 2013). ووقع الميثاق مالك عقار، وعبد الواحد، ومني مناوي، وجبريل ابراهيم. كما وقعه الهادي، الذي كان ذات مرة في أعلى المناصب القيادية في حزب الأمة، وحاجو، المعروف بدوره في الحزب الاتحادي الديمقراطي،

على الرغم من أنهما كانا آنذاك عضوين في الجبهة الثورية السودانية ولم يكونا يمثلا أحزابا سياسية. كما وضع سياسيون آخرون أسمائهم على الوثيقة، بمن فيهم المرشح الرئاسي السابق مبارك الفاضل المهدي، صديق يوسف من الاشتراكيين وهلا عبدالحليم من حق، وهو حزب صغير معارض. ووقع على الوثيقة أيضا ممثلو حركات الشباب المعارضة (غريفنا والتغيير الآن) ومجموعات حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وكان نص ميثاق الفجر الجديد بالأصل نسخة مخففة من وثيقة الجبهة الثورية السودانية حول إعادة هيكلة الدولة السودانية (SRF, 2012)، رغم تخفيض الفترة الزمنية الانتقالية المقترحة من ست إلى أربع سنوات. وبعد نقاش مكثف، تم تغيير النص اللغوي الذي يتحدث عن فصل الدين عن الدولة تغييرا جماليا ليصبح "يجب فصل المؤسسات الدينية عن مؤسسات الدولة". ومن ناحية عملية، فإن هذا التغير لم يعني الكثير، مما سمح لحزب المؤتمر الوطني بانتقاد الميثاق على أنه عمل قام به علمانيون وملحدون.[٦١]

وتم اعتقال بعض السياسيين المشاركين في ميثاق الفجر الجديد وحفل التوقيع، بما في ذلك الإسلامي يوسف الكودة،[٦٢] والعميد المتقاعد والعضو السابق في حركة التمرد عبدالعزيز خالد،[٦٣] لدى عودتهما إلى الخرطوم.[٦٤] واستمر اعتقال بعضهم لمدة ثلاثة أشهر قبل إطلاق سراحهم. وفي النهاية، فإن الضغط الذي مارسته الحكومة وقلق الممثلين أنفسهم من النص قاد بعض الأحزاب من تلك التي أرسلت ممثلين عنهم إلى كمبالا إلى التنكر للميثاق. كان للحزب الاتحادي الديمقراطي بعض المخاوف حول موضوع الدين والدولة، إضافة إلى مفهوم "الوحدة الطوعية". كما تولد الشعور بأن من الخطأ وضع التمرد المسلح والمعارضة السياسية غير المسلحة في نفس المستوى.[٦٥] ومن المخاوف الأخرى التي كانت لدى المعارضة الوزن الذي من الممكن أن يعطى لجنوب كردفان والنيل الأزرق في الحكومة الانتقالية المقترحة ودور مجموعات المتمردين في الجيش القومي الجديد الذي يأمل المتمردون تشكيله بعد الاطاحة بالبشير.[٦٦] كما كان هناك نوع من الاضطراب، بما في ذلك من جانب الحزب الاتحادي الديمقراطي، حول اصرار الجبهة الثورية السودانية على وجوب قيام السودان بتعريف نفسه كدولة عربية وأمة مسلمة، ولكن أن تعرف نفسها بدلا من ذلك على أنها بلد متعدد الإثنيات والديانات.

كانت قوى الإجماع الوطني تنوي الالتقاء بالجبهة الثورية السودانية في جنيف خلال شهر تموز/ يوليو ٢٠١٣. وكان ذلك ليكون اللقاء الثاني من بين سلسلة لقاءات نظمها مركز الحوار الإنساني، وكان اللقاء الأول، الذي عقد قبل أربعة أشهر من ذلك وضم حزب المؤتمر الوطني وقوى الإجماع الوطني. إلا أن القوى الأمنية السودانية منعت معظم السياسيين المنتمين إلى قوى الاجماع الوطني من مغادرة الخرطوم.[٦٧] وفي أب/ اغسطس ٢٠١٤، التقت الجبهة الثورية السودانية مع حزب الامة القومي في فرنسا. وبعد عدة أيام من المحادثات، قام قائد الأمة القومي الصادق المهدي ومالك عقار بالتوقيع على إعلان باريس (SRF, 2014). ودعت الاتفاقية إلى حوار وطني يبدأ بعد نهاية الحروب في السودان وأكدت على الالتزام

بوحدة السودان "على أساس العدالة والمساواة في المواطنة".[٦٨] وعرضت الجبهة الثورية وقفا للأعمال العدائية من جانب واحد، على الرغم من عدم إظهار الحكومة لأي إشارة تنبئ بقيامها بذلك. كما قالت الجبهة الثورية وحزب الامة القومي أنهم سيقاطعون الانتخابات العامة مستقبلا ما لم تجريها حكومة انتقالية تقوم بإنهاء الحروب وتوفير الحريات العامة وأن تكون مدعومة بإجماع وطني يأتي نتيجة حوار شامل بمشاركة جميع الأطراف". واتفق الحزبان على السعي لاقناع المجموعات الأخرى في المعارضة ومنظمات المجتمع المدني بتوقيع الاتفاقية.

ولدى عودتها إلى الخرطوم، فإن مريم المهدي، ابنة الصادق المهدي وواحدة من السياسيين الكبار في حزب الامة القومي، تم إعتقالها. وقال ابراهيم غندور من حزب المؤتمر الوطني، والذي تم تعيينه كمستشار للرئيس في التعديل الوزاري الذي أجري في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، أن هذا الأمر وارد الحصول لأي شخص يوقع اتفاقا مع المتمردين.[٦٩] ولغاية اللحظة، فإن خطر هذا التهديد إلى جانب الخلافات المستمرة بين الجبهة الثورية والعديد من أحزاب المعارضة يؤدي إلى تخفيض فرص التوصل إلى اتفاق على نطاق أوسع. وعلى الرغم من ذلك، يعتقد بعض كبار شخصيات المعارضة، بمن فيهم صديق يوسف المنتمي إلى الحزب الشيوعي، أن التوصل إلى تحالف معادي لحزب المؤتمر الوطني مسألة حتمية. إلا ان بعض أقوى التحفظات حول تكوين تحالف سياسي بين المتمردين هي من جانب التمردين أنفسهم: لدى قادة الجبهة الثورية شكوك محددة حول نوايا حسن الترابي، الذي وافق على لقاء البشير في نهاية شباط/ فبراير ٢٠١٤.

استجابات الخرطوم

إنشاء الجبهة الثورية السودانية أدى إلى تغيير ديناميكية الصراع بين المتمردين والقوات المسلحة السودانية، ناقلا بؤرة نشاط المتمردين من دارفور إلى جنوب كردفان. وفي الوقت نفسه، فإن التحسن الجزئي الذي طرأ على العلاقات بين السودان وجنوب السودان أتاح للخرطوم تخصيص موارد أكثر لقتال المتمردين. ولقد كانت التوترات بين البلدين في أوجها بعد الاستقلال، واندلاع الصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق، والمناوشات والقصف على الحدود. وتحسنت العلاقات بعد اتفاقية أديس أبابا في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، ولا سيما بعد زيارة الرئيس سالفا كير للخرطوم في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

وبمجرد بدء موسم الجاف في نهاية ٢٠١٣، شنت القوات المسلحة السودانية سلسلة من الهجمات الأرضية على جنوب كردفان، مصحوبة بقصف جوي. وفي أهم معارك الحملة، في نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، حاولت القوات المسلحة السودانية دحر وحدات الجبهة الثورية المسيطرة على شريط الأراضي الضيق المستخدم كخط إمداد للمناطق الواقعة تحت سيطرة الجبهة الثورية في جبال النوبة.

وتمكنت الجبهة الثورية من صد هجوم القوات المسلحة السودانية في تروجي، غير البعيدة عن الحدود مع جنوب السودان. وقد وقع قتال في دارفور والنيل الأزرق كذلك، ولكن من الواضح أن القوات المسلحة السودانية قد ركزت معظم جهودها على جنوب كردفان.

وخلال الحملة إستخدمت الخرطوم شبان من عرب دارفور يقال أن قائد حرس الحدود محمد حمدان دلقو "حميدتي" قد قام بتجنيدهم ويعرفون باسم قوات التدخل السريع. وشأن قائدهم، يعتقد أن معظم أفراد قوات التدخل السريع ينتمون إلى مجموعة الرزيقات – ويشتركون في خلفيتهم وأساليب قتالهم مع ما يسمى "الجنجويد" الذين ظهروا في مرحلة الصراع ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٤. [٧٠]

وكانوا قد أعيد نشرهم من دارفور إلى جنوب كردفان على الرغم من، حسب ما ذكره منشق في مقابلة أجراها معه راديو دبنقا (2014a)، أن بعضهم كان يتوقعون أن يتم إرسالهم إلى دارفور بدلا من ذلك، مما أدى في نهاية الأمر إلى إنشقاقهم عن القوات.

وبعد وقوع إصابات في جبال النوبة وتبعات القرار الاستراتيجي الذي اتخذه الجيش بالانسحاب من حملة أرضية في جنوب كردفان، تم سحب العديد من قوات الرد السريع واعيد نشرهم في ضواحي الأبيض، عاصمة شمال كردفان. وبعد عدة أحداث قاموا خلالها بقتل أو التحرش بسكان محليين، نقلوا إلى دارفور بنهاية شباط/ فبراير ٢٠١٤. وربما يكون ذلك مؤشرا كذلك على أن حملة موسم الجفاف التي شنتها الخرطوم لم تسفر عن إحراز كبير، وعلى ذات النحو لم يتمكن المتمردون من الإستيلاء على الكثير من الأراضي.

وتستمر حالة عدم إنفراج الموقف العسكري في النيل الأزرق. فقد احتفظ المتمردون بسيطرتهم على شريط من الأراضي في جنوب الولاية، لكنهم لم يتمكنوا من اكتساب أي أراض أكثر من ذلك. ويبدو أن القوات المسلحة السودانية قد نقلت الكثير من مواردها إلى جنوب كردفان وتستخدم على نحو متزايد الميليشيات وقوات الدفاع الشعبي في قتال الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في النيل الأزرق (Gramizzi, 2013). وتلقت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال منافع عملية قليلة من كونها جزءا من الجبهة الثورية السودانية.

أما في دارفور فقد بلغ عدد القتلى خلال المواجهات ما بين العرب عام ٢٠١٣ أكثر منه خلال القتال بين المتمردين والحكومة. وبمجرد انتهاء موسم المطر، حدث تصعيد طفيف في القتال بين المتمردين والقوات المسلحة، وبالتحديد، في المنطقة الممتدة على شكل قوس من مليط في شمال دارفور، مروراً بطويلة (٥٠ كم غربي الفاشر)، إلى خور أبيشي في جنوب دارفور(UNSC, 2014, p.3). وتعتقد حركة التحرير والعدالة – الإئتلاف من دارفور الذي وقع وثيقة الدوحة لسلام دارفور – أن تخفيض وجود المتمردين في دارفور ربما يجعل من السهل اقناع الحكومة بنزع سلاح الجنجويد ويزيد بالتالي من الاستقرار في دارفور (ICG, 2014). ولكن لا يبدو أن لدى الحكومة الإرادة - أو حتى القدرة-

للقيام بذلك. وفي تلك الأثناء، وقع موسى هلال، القائد السابق للجنجويد في شمال دارفور، مذكرة تفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في تموز/ يونيو ٢٠١٤ بهدف "الإطاحة بالنظام الاستبدادي". وقد كان هلال قد انقلب على الحكومة في السابق وكان غاضبا بالتحديد من سياسة الوالي عثمان كبر (Radio Dabanga, 2014b).

استراتيجيات الخرطوم الرئيسية للتعامل مع الجبهة الثورية السودانية هي إنكار أي مشروعية لها وحجب وحدتها المفترضة من خلال الإبقاء على مسارات منفصلة من المفاوضات لكل من دارفور وجنوب كردفان. وقد واجهت كلا الاستراتيجيتين إشكاليات.

ظل الرئيس وغيره من كبار السياسيين في حزب المؤتمر الوطني يلمحون بأن قادة الجبهة الثورية السودانية رجال خطرون من الأطراف يهددون مواطني المركز الصالحين. وقد فقد هذا الطرح بعض قوته عندما قامت قوات الأمن على نحو وحشي – وبعض قوات التدخل السريع حسب ما ذكرت المصادر– بقمع المظاهرات السلمية التي جرت في الخرطوم والمدن الأخرى نتيجة لارتفاع أسعار الوقود،[٧١] في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، وقتلت ما يزيد عن ٢٠٠ شخص،[٧٢] كما تم إعتقال عدد من المئات. وبالنسبة لكثير من المواطنين، كانت سياسة القمع مقلقة – حتى بالنسبة لمؤيدي حزب المؤتمر الوطني – وقوضت مصداقية الحكومة بشكل أكبر. وأدى هذا إلى قيام البعض بإعادة تقييم ادعاءات الحكومة بأنها تعمل من أجل مصالحهم، سواء في المركز أو الأماكن الأخرى.

كما وقعت اضطرابات داخل الحزب حول الإجراءات الصارمة. وأصدر غازي صلاح الدين العتباني وثلاثين آخرون من كبار أعضاء حزب المؤتمر الوطني مذكرة اعتراض على عمليات القتل. وفي شهر تشرين أول/ اكتوبر قام عتباني، وحسن عثمان رزق، وفضل الله أحمد عبدالله باتخاذ خطوات لتنظيم حزب خاص به، تحت مسمى حركة الإصلاح الآن. وفي الشهر التالي، قام البشير بفصلهم من حزب المؤتمر الوطني (AlJazeera, 2013). وشجع المتشددون من حزب المؤتمر الوطني الحزب على زيادة تضييق الخناق، وأعلن في نيسان/ ابريل ٢٠١٤، أن عقد الأحزاب السياسية لأي نوع من الاجتماعات دون الحصول على ترخيص مسبق يعتبر عملا غير قانوني (AlJazeera, 2014). وفي تلك الأثناء، استمر توقيف قادة المعارضة وقادة الطلاب. وأدت كل هذه الأحداث إلى تعميق الانتقاد الشعبي للحكومة وتقويض انتقادها للجبهة الثورية.

وفي حالات أخرى، استخدم مسؤولو حزب المؤتمر الوطني أيضا خطابا ينكرون فيه وجود أي تحالف للمتمردين، ووصفها بأنها حملات معارضة مسلحة منفردة في دارفور وجنوب كردفان، وهكذا ينكرون وجود الجبهة الثورية السودانية. تحاول الخرطوم عبر الإصرار على مفاوضات منفصلة مع مجموعات دارفور والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، تقسيم وإضعاف المتمردين. وهذا يبقي التركيز في أي محادثات على مسائل محلية بدلا من أجندة قومية كما ترغب الجبهة الثورية.

وفي ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، ألقى الرئيس البشير خطابا هاماً في قاعة الصداقة في الخرطوم. وجميع القادة الرئيسيين في المعارضة تمت دعوتهم، ولأول مرة قبل الدعوة الصادق المهدي، وحسن الترابي، وغازي صلاح الدين، وآخرون. وعلى الرغم من أن الخطاب اعتبر على نطاق واسع مخيبا للآمال، فقد أعلن البشير عن تشكيل حوار وطني لمعالجة الاشكاليات العديدة التي تواجه السودان. وجاءت اللهجة التصالحية بسبب التأثير الذي أحدثته سنوات الحرب والأزمة الاقتصادية السائدة التي أدت إلى المظاهرات التي جرت في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. هذا وحزب المؤتمر الوطني يعتبر أضعف مما قد كان عليه طوال سنوات، كما أنه يضع عينه على انتخابات عام ٢٠١٥.

ولم يحظى الحوار الوطني ببداية طيبة. فقد اعتقل الصادق المهدي لأكثر من شهر بسبب انتقاده لقوات التدخل السريع، وهو ما يعتبر أحد أسباب توقيعه على إعلان باريس لاحقا. كما تم احتجاز ابراهيم الشيخ، قائد أحد الأحزاب الصغيرة المعارضة وهو حزب المؤتمر السوداني، لمدة ثلاثة أشهر، ولم يتحقق ما أعلن عنه البشير من تخفيف القيود على الصحافة. وما زالت الأحزاب الإسلامية، وبالتحديد حزب المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي، منفتحة على فكرة الحوار الوطني. إلا أن عتباني قال أن الفكرة قد "ماتت".[٧٣] كما أن اعتقال المهدي قد أدى أيضاً إلى تحقق انسحاب حزب الامة القومي من الحوار.

ولم يبشر خطاب البشير بأي تغيير في سلوك الحكومة تجاه الجبهة الثورية السودانية. فهي لن تقبل وجود المتمردين كجزء من حوار وطني مفترض إلا إذا ألقت السلاح، والجبهة الثورية السودانية غير مستعدة للقيام بذلك. وفي المحادثات التي جرت في أديس أبابا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، أوضح فريق الحكومة، برئاسة ابراهيم غندور، أنه سيناقش المسائل المتعلقة بجنوب كردفان/ النيل الأزرق دون المسائل الأوسع أو المسائل القومية. والموقف الرسمي هو أن بعض الآلاف الذين حملوا السلاح في جنوب كردفان والنيل الأزرق ليس لديهم تفويض بمناقشة القضايا القومية، وإنما فقط المسائل التي تخص مناطقهم،[٧٤] وينطبق نفس المنطق على دارفور. وقامت الحكومة بتشجيع حركة العدل والمساواة وفصيلي جيش تحرير السودان على الانضمام إلى عملية الدوحة وتوقيع وثيقة الدوحة لسلام دارفور، مع أن هذا الامر غير مرجح الحدوث. كما أن قائد العمليات المشتركة للاتحاد الافريقي/ الأمم المتحدة في دارفور، محمد بن جمباس، يعمل كوسيط وكان قد التقى متمردي دارفور عام ٢٠١٣ والتقاهم مرة أخرى عام في بداية ٢٠١٤. ويعتبر حزب المؤتمر الوطني أن مناوي هو الأرجح للعودة تحت جناحها،[٧٥] ولكن تجربته في العودة إلى الحكومة بعد اتفاقية سلام دارفور ستولد لديه في غالب الأمر الكثير من التحفظات.

وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، قامت الجبهة الثورية السودانية وحزب الأمة القومي من جانب، وممثلين عن لجنة الحوار الوطني ٧+٧، من جانب آخر، بتوقيع اتفاقيات متطابقة تضع المبادئ التوجيهية

لـ"حوار وطني وعملية دستورية". وبينت الوثائق أن "التسوية السياسية الشاملة هي الخيار الأمثل لحل قضايا السودان"، وشددت على الحاجة إلى ايقاف الحرب وضمان الحريات بهدف خلق بيئة محفزة لعملية الحوار والإصلاح (AUHIP, 2014). غير أن ممثلي اللجنة، أحمد سعد عمر (الحزب الاتحادي الديمقراطي) وغازي صلاح الدين العتباني (الإصلاح الآن)، لم يكونوا من حزب المؤتمر الوطني. وتمثل الاتفاقات خطوة محتملة نحو حوار وطني حقيقي، لكن من السهل تجاهلها إذا ما اعتبر ذلك تدبيرا ناجعا من الناحية السياسية.

٦. العلاقات الخارجية للجبهة الثورية السودانية

منذ تأسيس الجبهة الثورية السودانية ظلت الخرطوم تدعي أن حركات التمرد تتلقى دعما من دول الجوار بل ومن دول أبعد من ذلك. ويقدم هذا القسم موجز لما يعرف عن علاقات الجبهة الثورية السودانية مع الدول الأخرى.

جنوب السودان

يصر مسؤولون رسميون سودانيون على أن الاجتماع التأسيسي للجبهة الثورية السودانية قد عقد في جنوب السودان. ويعترف أحد قادة الجبهة الثورية أن الاجتماع التمهيدي الذي رمى للإتفاق حول ما أصبح فيما بعد يعرف باسم إعلام كاودا "لم يكن في كاودا"، وهي ما كانت أنذاك يصعب الانتقال إليها وعرضة لهجمات جوية من قبل القوات المسلحة السودانية. ولقد رفض إعطاء المكان الفعلي الذي عقد فيه الاجتماع، واكتفى بالقول أن الاجتماع لم يكن في جوبا.[٧٦] وحتى إن كان الاجتماع لم يتم عقده في جنوب السودان، فإن جوبا قد شجعت حركات دارفور على الالتقاء سوياً قبل تأسيس الجبهة الثورية السودانية.[٧٧] ومنذ تأسيس الجبهة الثورية ظلت جوبا تسعى لاقناع فصائل صغيرة من دارفور، وهي ما كان بعضها متمركزا في عاصمة جنوب السودان، بالإنضمام إلى الجبهة الثورية (ICG, 2014).

ووجهت الخرطوم اتهامات متكررة لجنوب السودان بأنه يزود الجبهة الثورية السودانية بالأسلحة، والذخائر، والدعم اللوجستي. وبالتحديد، ادعت مرات عدة أن جنوب السودان قدم الدعم لحملة أبكرشولة (أنظر الصندوق ٣). ويعتقد العديد من الدبلوماسيين الغربيين سواء في السودان أو في جنوب السودان أن الجيش الشعبي لتحرير السودان ساعد المتمردين السودانيين بتقديم المعدات اللوجستية والعسكرية، وبالتحديد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة، وذلك على الرغم من أنهم غير متأكدين بشأن المدى الذي يبلغه ذلك الدعم.[٧٨] وبأدنى الفروض، فإن جوبا تدرك أن الجبهة الثورية توفر حاجزا عازلاً بين القوات المسلحة السودانية وجنوب السودان.[٧٩]

ولم يلحظ مشروع مسح الأسلحة الصغيرة أي دليل على قيام جيش الشعبي لتحرير السودان بتزويد الجبهة الثورية السودانية بالأسلحة والذخائر، غيرأنه من المرجع أن يكون جيش جنوب السودان قد قام بتقديم دعم لوجستي وخلافه. وعلى سبيل المثال، تستخدم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال معسكرات اللاجئين في ولاية الوحدة وأعالي النيل كقواعد خلفية لجلب الطعام وإراحة جنودها.[٨٠] كما

أنها تقوم أحيانا بالتجنيد من داخل المعسكر، باستخدام القوة أحيانا.[٨١] وفي عام ٢٠١٢، كان لحركة العدل والمساواة قاعدة في ربكونا، في ولاية الوحدة، بالقرب من المقر الرئيسي المحلي للجيش الشعبي لتحرير السودان (Gramazzi and Tubiana, 2013, p.49; UNSC, 2013, p.18). وحسب ما ذكرته المصادر، فقد ضمت القاعدة ٨٠٠ مقاتل و ٦٠-٨٠ مركبة. هذا وتنكر جوبا تقديمها لأي مساعدة للجبهة الثورية السودانية.

وتعتقد الخرطوم أن جوبا دعمت المتمردين وأفسدت العلاقات بين السودان وجنوب السودان بعد الانفصال، وربما كان ذلك عاملا في دعم الخرطوم الموثق للمتمردين في جنوب السودان، بما في ذلك بابيني مونيتويل وديفيد ياو ياو، في ٢٠١٢-١٣ (Small Arms Survey, 2013). ولقد كان موضوع التسليح بالوكالة عاملا في قرار جنوب السودان بإغلاق انتاج النفط في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢،

الصندوق ٣ الاتهامات التي توجهها السودان لجنوب السودان حول دورها في الهجوم على أبكرشولة

في رسالة بعثت إلى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بتاريخ ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ (قدمت قبل ذلك للاتحاد الافريقي)، قام السودان بإتهام جنوب السودان بـ "دعم وإيواء" الجبهة الثورية السودانية، وبالتحديد "تقديم الدعم التعبوي، والتنظيمي، والعسكري واللوجستي لقوات الجبهة الثورية السودانية التي هاجمت أبكرشولة والقرى المحيطة الأخرى في ولاية جنوب كردفان، وام روابة في ولاية شمال كردفان".[٨٢]

واتهمت السودان حكومة جنوب السودان بتزويد الجبهة الثورية السودانية بالمعدات واللوازم التالية:

- ٢ مركبة خزان وقود
- ٢٧ شاحنة محملة بالمواد الغذائية
- ٢ قاذفة صواريخ (٢٠ برميل)
- ٢ قاذفات صواريخ (١٠٧ ملم)
- 2 aircraft dual machine gones 14.5mm [المقصود هو مدافع آلية مزدوجة مضادة للطائرات anti-aircraft dual machine guns].[٨٣]

انتهاكات مذعومة أخرى جرى تعدادها وتتضمن:

- استضافة حركة العدل والمساواة في جوبا، وبانتيو، وربكونا، وأيدا، وفنجاك، والرنك، وتوفير معلومات إستخباراتية، وتقديم ملجأ آمن ورعاية صحية للجنود المصابين
- إيواء جيش تحرير السودان- مني مناوي في راجا، وتزويده بسيارات، ووقود، ومعدات عسكرية
- تدريب مقاتلي جيش التحرير السوداني- عبد الواحد في أويل وجوبا، والتمويل الجزئي للحركة
- الإستمرار في دفع رواتب جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بعد استقلال جنوب السودان
- تقديم دعم لوجيستي مستمر، بما في ذلك 4x4s 53 وأموال، و
- دعم عبدالعزيز بذخائر مدفعية، وأسلحة مضادة للدبابات، وصواريخ.

وقد رفض قادة جميع فصائل الجبهة الثورية السودانية ، وجنوب السودان هذه الاتهامات. ولم يقدم السودان علنا أي أدلة تدعم ادعاءاته.

مما أدى إلى حرمان السودان من عائدات تصدير النفط عبر الأنابيب التي تمر عبر أراضيه، ويوضح كذلك أسباب المناوشات الحدودية بين جيش التحرير الشعبي السوداني والقوات المسلحة السودانية والميليشيا التابعة لها في شهر نيسان/ ابريل من نفس العام.

وقد ساعد القرار رقم ٢٠٤٦ الصادر عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة (UNSC, 2012)، الذي هدد بفرض العقوبات على كلا البلدين، على إجراء مصالحة جزئية، وبوساطة من لجنة الإتحاد الأفريقي رفيعة المستوى حول السودان، وقع كير والبشير تسع اتفاقيات منفصلة في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، والتي تعرف مجتمعة باسم اتفاقيات أديس أبابا (أو "اتفاقيات سبتمبر"). وبدء النفط بالتدفق مرة أخرى بعد عدة أشهر من ذلك. واتفقت الحكومتان على منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح، منطقة عازلة تمتد بعرض ١٠ كم على كل جانب من جانبي خط مركزي، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق دائم حول الحدود المتنازع عليها. ومن حيث المبدأ، من المفترض أن المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح تجعل من الصعب على القوات المسلحة دعم مجموعات المتمردين على الجانبين. إلا أن ذلك لم يطبق وتم التخلي عن آلية التحقق المشتركة بعد شهرين فقط من بدئها (Small Arms Survey, 2014).

كانت اتفاقية أديس أبابا خطوة ايجابية في تقدم العلاقات بين السودانين. وعلى الرغم من ذلك، هدد البشير بإغلاق أنابيب النفط مرة أخرى بسبب الدعم المزعوم من جوبا للمتمردين بعد الهجوم الذي شنته الجبهة الثورية على أبكرشولة. وكتب السودان شكوى للأمم المتحدة ويقال أنه قدم لرئيس جنوب السودان "أدلة" أخرى على تواطؤ جنوب السودان، بما في ذلك تسجيلات لمكالمات هاتفية.[٨٤] وفي نهاية الأمر وقع البشير تحت الضغط، بما في ذلك الضغط من وسيط الاتحاد الافريقي ثابو مبيكي، لسحب تهديده بوقف تدفق النفط، وهو ما قام به في شهر آب/ اغسطس ٢٠١٣.

ونقطة هامة أخرى في مناقشة العلاقات بين جوبا والجبهة الثورية السودانية هي الدور الذي لعبته المجموعات الأعضاء في الجبهة الثورية في الأزمة التي حدثت في جنوب السودان عام ٢٠١٤. هذا وجل البحث لأغراض ورقة العمل هذه قد تم إجراءه قبل اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان بتاريخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. وعلى الرغم من ذلك، تشير بعض التوجهات إلى أنه يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات. فالإفادات التي قدمت إلى مسح الأسلحة الصغيرة من قبل مقيمين في ولاية الوحدة، ومصادر أمنية، وموظفين في الأمم المتحدة تشير إلى أن حركة العدل والمساواة دعمت جيش التحرير الشعبي السوداني أثناء استعادتها لبانتيو من متمردي رياك مشار بتاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.[٨٥] كما أن هناك ادعاءات بأن حركة العدل والمساواة شاركت في إقتحام لير، مسقط رأس مشار، في نهاية شهر كانون ثاني/ يناير. قام متمردو دارفور بالاستيلاء على مركبات وحرق أكواخ، حسب ما ذكره واحد ممن تمت مقابلتهم.[٨٦] وتتطابق هذه المصادر المستقلة مع ادعاءات متمردي جنوب السودان. وتنكر

حركة العدل والمساواة أنها قاتلت في بانتيو أو جنوبها. ويقول قائد رياك الرئيسي في أعالي النيل، غاثوث جاتكوث، أن قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال "من الكرمك" في النيل الأزرق شكلت جزءا من الموالين لسالفا كير الذين حاولو في كانون الثاني/ يناير الدفاع عن ملكال وفشلوا، ومرة أخرى في شباط/ فبراير.[٨٧] إلا أنه لم يتم التحقق من ذلك من مصدر مستقل. ورفض مالك عقار مناقشة الأحداث التي وقعت في جنوب السودان والاتهامات الموجهة ضد قواته.

ويمكن لمشاركة المتمردين السودانيين في الحرب الأهلية في جنوب السودان أن تخدم هدفين محتملين. أولا، يمكن أن تؤدي دينا لكل من كير ويوغندا، التي تقاتل إلى جانب رئيس جنوب السودان. ثانيا، قد تحصل المجموعات المسلحة السودانية على عربات وأسلحة يمكن أن تستخدم فيما بعد في نزاعهم الدائر في السودان عبر الحدود. وينكر المتمردون بشكل عام أي مشاركة، ومع ذلك، فإن الخرطوم قلقة من وجود قوات يوغندية وقوات تدعمها يوغندا قرب حدودها، وهي غاضبة كذلك مما تعتبره تزويد أعضاء الجبهة الثورية السودانية بالمزيد من المعدات. وهذا قد يقود إلى امكانية دفع الخرطوم نحو إعادة التفكير في تحسن سريع للعلاقات مع جوبا كما كان في السابق.

يوغندا

معظم قادة الجبهة الثورية السودانية، بمن يفهم مالك عقار وجبريل ابراهيم ومني مناوي وعبدالواحد، إما متمركزين في العاصمة اليوغندية كمبالا، أو يقضوا فيها وقتا طويلا. ويبدو أن ابراهيم حصل على جواز سفر يوغندي (UNSC, 2013)، وتعتقد الأجهزة الأمنية السودانية أن العديد من قادة الجبهة الثورية ظلوا يستخدمون جوازات سفر دبلوماسية صادرة من يوغندا وجنوب السودان. ويعتقد حزب المؤتمر الوطني أن كمبالا قدمت تدريبا عسكريا للجبهة الثورية في معسكرات تقع شمال يوغندا بالإضافة إلى معدات عسكرية.[٨٨] وقد لاحظ مسح الأسلحة الصغيرة وجود صناديق من الذخائر في حوزة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، سواء في جنوب كردفان أو النيل الأزرق، عليها اسم يوغندا كمستلم للشحنة بالإشتراك. إلا أنه من غير الواضح إن كان قد تم الحصول على هذه الذخائر قبل أم بعد استقلال جنوب السودان (Gramizzi and Tubiana, 2013, p.67). ويعتقد المسؤولون السودانيون أنه، بأدنى الفروض، قد تم إرسال مساعدات أجنبية إلى الجبهة الثورية عبر يوغندا.[٨٩] وتبادلت الخرطوم ويوغندا إساءات علنية في أكثر من مناسبة بسبب الروابط المزعومة ليوغندا مع الجبهة الثورية السودانية، بينما طرح الاتحاد الافريقي كذلك المسألة على كامبالا. وطلبت كل من يوغندا وجنوب السودان من المتمردين الابتعاد عن الأضواء بعد هجوم أبكرشولة، وبعدها أصبح من الصعب على الجبهة الثورية عقد اجتماعات بحجم كبير، بما في ذلك اجتماعات مجلس القيادة، لأن الأوغنديين لم يرغبون في عقد فعاليات لافتة للأنظار في كمبالا.[٩٠]

الدول الغربية

بعض قادة حزب المؤتمر الوطني على قناعة بأن دولا غربية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة، تقدم الدعم للجبهة الثورية السودانية، وبالذات للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. ويدعي حزب المؤتمر الوطني أن أموالا موجهة للمنظمات التي تقدم المساعدات تصل إلى المتمردين[٩١] والمساعدات الغذائية التي من المفترض أن تكون موجهة لمساعدة المواطنين في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في جنوب كردفان يتم حرف مسارها إلى جنود الجبهة الثورية. وحرف المسار هذا ليس هو بالضرورة سياسة غربية متعمدة. فعلى سبيل المثال، تقوم الولايات المتحدة بتمويل برنامجا لتقديم الأغذية إلى بعض المناطق الأكثر تضررا في جبال النوبة. وتقوم بإرسال الأغذية والحبوب ومؤن أخرى حتى حدود ولاية الوحدة في جنوب السودان، ومن هناك تقوم منظمات الإغاثة العاملة في النوبة بأخذ هذه المؤن إلى داخل جنوب كردفان لتقوم بتوزيعها. إلا أن الخرطوم تشك في أن الكثير من هذه المؤن تصل في النهاية إلى جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. ومن الصعب التحقق من تلك الادعاءات. وبغض النظر عما إذا كان ذلك يحدث بالفعل أم لا، فإن هذا المنظور حول الدعم الغربي للمتمردين يضيف إلى ما يشعر به حزب المؤتمر الوطني بأن الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، ترغب في ان تتم الإطاحة به. وينظر إلى الاستنكارات ضد أعمال القصف الجوي على أنها محاولات للتخلص من ميزة التفوق العسكرية الكبرى للقوات المسلحة السودانية على المتمردين. وعلى الصعيد العام، فإن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية ظلت تتخذ موقفا مبهماً بعض الشيء تجاه الجبهة الثورية السودانية.

وحسب ما ذكرته المصادر، فقد تلقى المتمردون بعض التوجيهات الدولية الخارجية حول أسلوب ايصال أفكارهم إلى وثيقة اعادة هيكلة الدولة السودانية (SRF, 2012) وفي اعطاء تحالف المتمردين بعدا سياسيا.[٩٢] كما أن الوسطاء الغربيون المدعومون من الجهات المانحة، مثل مركز الحوار الإنساني، قد ظلوا يوفرون منتديات لمتمردون وأعضاء معارضة ليلتقو ويقوموا بتسوية أجنداتهم، وهذا ما يفهمه حزب المؤتمر الوطني على أنه شكل من الدعم العملي الذي يشير لرغبة الغرب في وجود حركة معارضة موحدة ضد الرئيس البشير.[٩٣] وعلى الرغم من ذلك، لم يكن هناك ضغط غربي منسق على الخرطوم للتفاوض مع الجبهة الثورية السودانية كجسم موحد. وبدلا من ذلك، تميل الحكومات الغربية إلى التركيز على تشجيع مجموعات دارفور للانضمام إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، والمحادثات بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال تجري في أديس أبابا .(ICG, 2014, p. 23-33)وهذا يؤدي إلى اضعاف موقف الجبهة الثورية السودانية.

٧. الخلاصة

تأسيس الجبهة الثورية السودانية، الذي اشتمل على جمع حركات متفرقة من دارفور ومتمردين يقاتلون في جنوب كردفان والنيل الأزرق، يأتي كمعلم هام في التاريخ الطويل للتمرد في السودان. وقد تمكن التحالف إلى الآن من تجاوز – أو تنحية- الاختلافات الأيديولوجية ليطور رؤية ترمي لإعادة هيكلة الدولة السودانية. كما تمكن المتمردون من إستقطاب شخصيتين معروفتين من النخبة السياسية في محاولة لطمأنة مناطق السودان النيلي بأن هدفهم هو نظام البشير، وليس جماعة النخبة بأكملها.

ومن الناحية العسكرية، أظهر التحالف بسالته. فالهجوم على ام روابة وأبكرشولة في شهر نيسان/ ابريل ٢٠١٣ كان عملية رئيسية نفذتها قوة مشتركة تضم كل حركات التمرد الأربع الرئيسية في الجبهة الثورية. والتحرك باتجاه معقل حزب المؤتمر الوطني وما أعقبه من قدرة للجبهة الثورية على إبقاء سيطرتها على ابكرشولة لمدة شهر سلط الضوء على قدرات التحالف في ميدان القتال. وربما يكون بقاء القوة المشتركة خاملة نوعا ما منذ منتصف ٢٠١٣ مؤشرا على أن الجبهة الثورية ليست في تزايد من حيث الأعداد وإمكانية الوصول إلى المواد.

ومن ناحية جوهرية، ما لم يكن بإمكان المتمردين تأمين مصادر جديدة للدعم الأجنبي، فمن غير المرجح اقترابهم من تحقيق الأهداف المعلنة والمتمثلة في الإطاحة بنظام البشير عسكريا. ومن المرجح أن لا يتسنى تغير النظام إلا عبر مزيج من المكاسب العسكرية للجبهة الثورية، والضغط السياسي الداخلي، والانتفاضة في المراكز. مقدمي الدعم من الخارج لا يتقدمون في سعيهم. فجنوب السودان يتوجب عليه التزام الحذر في تعامله مع الخرطوم، بينما يوغندا تقوم بشكل رئيس بتقديم المساعدات اللوجستية. وبخلاف ذلك، فإن دول الإقليم والغرب مترددون في المشاركة.

اندماج الجبهة الثورية السودانية مع المعارضة غير المسلحة ما يزال عملا في طور التقدم. ميثاق الفجر الجديد في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ كان بداية خاطئة، لكن المتمردون قاموا ببناء جسور تواصل، مع حزب الامة القومي من خلال إعلان باريس، ومع الحزب الاتحادي الديمقراطي. ويشعر حزب المؤتمر الوطني بقلق بالغ إزاء هذه الروابط، وعمل على زيادة صعوبة اللقاء بين المعارضة المسلحة وغير المسلحة. ومن بين أمور أخرى، فإن دور الدين في الدولة على وجه الخصوص، وأيضاً مبدأ الوحدة الطوعية للسودان ودور الجيش، تظل خطوطا للانقسام بين الأحزاب.

الهوامش

١. كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة (أقوى مكونين عسكريين في الجبهة الثورية السودانيين) قد عملتا بالتنسيق في جنوب كردوفان، وذلك بشكل ملحوظ أكثر خلال المعارك التي جرت في جاو وهجليج، كما أن جيش تحرير السودان – عبد الوحيد وجيش تحرير السودان – مني مناوي قد نفذا العديد من العمليات المشتركة في دارفور تحت اسم الجبهة الثورية السودانية. بيد أن تعاون كل هذه المجموعات الأربع عسكرياً في عملية واحدة قد تأخر إلى أن جاء وقت حملة أم روابة/ أبكرشولة.

٢. بالنسبة لمعظم التمرد فإن اقليم دارفور يضم ثلاث ولايات. وتمت اعادة تقسيم الاقليم إلى خمس ولايات في كانون الأول/ يناير ٢٠١٢

٣. في بعض الأحيان كان متمردي دارفور الأوائل ، وبالتحديد المنتمين إلى جيش تحرير السودان، أعضاء في الجيش الشعبي لتحرير السودان أو متعاطفين معه. وقد كان هناك اتصال محدود بين الجيش الشعبي لتحرير السودان ومتمردي دارفور قبل عام ٢٠٠٥، رغم أنها لم تتطور مطلقاً إلى تنسيق عملياتي عسكري فعلي.

٤. إقترحت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨ أن عدد القتلى قد بلغ ٣٠٠،٠٠٠ (CBC News, 2008).

٥. مقابلة للكاتب مع التيجاني السيسي، في الخرطوم عام ٢٠١٢. وقد كرر هذا الادعاء في مناسبات متعددة بعد ذلك.

٦. حسب ما ذكره يونغ (٢٠١٢)، كانت جلسات الإستماع أشبه ما تكون بجلسات ترديد الشعارات. أنظر كذلك (Gramizzi (2013), ICG 2013c)

٧. نسخة من الرسالة في حوزة الكاتب

٨. أخذت كافة الأرقام الواردة في هذه الفقرة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UN OCHA 2014a)

٩. منذ عام ٢٠١٠ ظل فصيلي جيش تحرير السودان يناقشان موضوع المصالحة، ومن المحتمل أن يكونا قد توصلا إلى ذلك. لكن بدون الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال فإن دخولهما في تحالف مع حركة العدل والمساواة كان يعتبر أمر غير مرجح.

١٠. راجع القسم أدناه حول الاختلافات السياسية. وبشكل عام، فإن حركة العدل والمساواة تأتي من خلفية إسلامية، بينما الحركات الثلاث الأخرى لها ميول علمانية

١١. في دارفور، أفضل ما يعبر عن القوة العسكرية هو عدد المركبات. وعادة ما يكون القتال باستخدام غارات حرب عصابات سريعة عبر الصحراء، حيث تكون القدرة على الانتقال لمسافات بعيدة واستخدام اسلوب الكر والفر ضرورية جدا. ويمكن أن تحمل كل عربة ١٢ مقاتلا أو أكثر.

١٢. مقابلة للكاتب مع أمين حسن عمر من حزب المؤتمر الوطني، المسؤول الرئيسي عن ملف دارفور، في الخرطوم في شهر تموز/ يوليو ٢٠١٣.

١٣. وحسب ما أوردت المصادر فإنه يقضي الكثير من وقته في لندن.

١٤. قدمت هذه المعلومات غلى الكاتب في شهر تموز/ يوليو ٢٠١٣ من ماجاك داغوات، الذي كان نائبا لوزير دفاع جنوب السودان حينها. وقد عمل عن قرب مع مالك عقار وعبدالعزيز الحلو خلال الحربين الأهليتين بين الشمال والجنوب

١٥. الأنصار هم أعضاء طائفة تبجل نسب المهدي. الصادق المهدي، الإمام الحالي، هو أيضا قائد حزب الامة القومي.

١٦. اعطى مالك عقار هذا التخمين حول قوة وتركيبة قوات هجو. وبشكل عام، أكد عليها ناصر الدين الهادي المهدي (مقابلات للكاتب مع مالك عقار ونصر ا لدين الهادي المهدي في كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣).

١٧. يشمل هذا المعارضة غير المسلحة التي ينتمي معظم قادتها إلى نفس النخبة النيلية

١٨. مقابلة للكاتب مع ياسر عرمان، لندن، آب/ اغسطس ٢٠١٤
١٩. الكثير من المتمردين طموحين أكثر في تصريحاتهم. ويمكن أن يكون الحذر النسبي الذي يعبر عنه النص يعكس بعض التوجيهات الأجنبية التي تلقاها المتمردين.
٢٠. مقابلة للكاتب مع جبريل ابراهيم، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٤
٢١. مقابلة للكاتب مع أبو القاسم الإمام من جيش التحرير السوداني- عبد الواحد وجبريل ابراهيم من حركة العدل والمساواة، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٢٢. مقابلة للكاتب مع جبريل ابراهيم، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٢٣. وصف كبار قادة الجبهة الثورية السودانية من دارفور والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال عدم قدرة حركات دارفور بشكل عام على الاتفاق على مرشح، دون توضيح الأسباب (مقابلات للكاتب مع شخصيات قيادية من الجبهة الثورية السودانية، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣).
٢٤. مقابلات للكاتب مع جبريل ابراهيم ومالك عقار، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٢٥. مقابلات للكاتب مع مسؤولين كبار في الجبهة الثورية السودانية، لندن وكمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٢٦. ذكر مالك عقار ذلك في إذاعة سودان راديو سيرفز ، ٢٩ شباط/ فبراير ٢٠١٣
٢٧. قائد أخر من قادة الجبهة الثورية السودانية، أبو القاسم الإمام من جيش تحرير السودان- عبد الواحد، ذكر ذلك
٢٨. مقابلة للكاتب مع مالك عقار، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٢٩. مقابلات للكاتب مع العديد من قادة الجبهة الثورية السودانية، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٣٠. مقابلة للكاتب مع جبريل ابراهيم، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣. وذكر مالك عقار فكرة مشابهة خلال لقائه مع الكاتب في كمبالا، في شهر تموز/ يوليو ٢٠١٣
٣١. أخذت هذه الأرقام من رسالة السودان إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣. وكانت قد بعثت أولا إلى الاتحاد الافريقي في سياق آلية التحقيق التابعة للاتحاد الافريقي والتي تبحث في الاتهامات بأن السودانين قاما بإنتهاك اتفاقيات أيلول ٢٠١٢. وللإطلاع على تقديرات مختلفة إختلافاً طفيفاً، أنظر(ICG 2013a)
٣٢. ذكر مالك عقار أن مجموع المركبات التي تم الاستيلاء عليها بلغ ٦١ مركبة (مقابلة للكاتب مع مالك عقار، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣)، وذكر جبريل ابراهيم انها ٦٢ مركبة، وتضم ٥٠ من نوع لاند كروز و١٢ شاحنة (مقابلة للكاتب مع جبريل ابراهيم، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣)
٣٣. مقابلة للكاتب مع أمين حسن عمر، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٣٤. مقابلة للكاتب مع ياسر عرمان، لندن، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٣٥. مقابلة للكاتب مع مالك عقار، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٣٦. مقابلة للكاتب مع ابراهيم غندور، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٣٧. مقابلة للكاتب مع مسؤول في الجبهة الثورية السودانية، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣. لدى نصر الدين الهادي المهدي علاقات جيدة في هذه المنطقة، التي تعتبر تقليديا معقلا للحزب الامة
٣٨. مقابلات سرية للكاتب مع مصادر دبلوماسية، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٣٩. مقابلة للكاتب مع جبريل ابراهيم، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣. وفي الواقع، تدوم معظم المعارك في دارفور ما بين ٣٠ دقيقة إلى بضع ساعات
٤٠. مقابلة للكاتب مع مالك عقار، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٤١. في جنوب كردوفان تحديدا، تسيطر الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال على أراض أكثر من أي وقت مضى خلال الحرب الأهلية ما بين ١٩٨٣-٢٠٠٥، بما في ذلك جبال النوبة الشرقية حول العباسية.
٤٢. مقابلة للكاتب مع ماجاك داغوت، جوبا، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٤٣. مقابلة للكاتب مع ماجاك داغوت، جوبا، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٤٤. مقابلة للكاتب مع ماجاك داغوت، جوبا، تموز/ يوليو ٢٠١٣
٤٥. أنظر، على سبيل المثال، سودان تريبيون (٢٠١٤)

٤٦. مقابلة للكاتب مع جبريل ابراهيم، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٤٧. مقابلة للكاتب مع جبريل ابراهيم، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٤٨. ذكر ذلك أمين حسن عمر من حزب المؤتمر الوطني. وهو مطلع بشكل خاص على حركات دارفور، أو على الأقل على منظور المخابرات السودانية حولها، بصفته المسؤول عن ملف دارفور في الحكومة (مقابلة للكاتب مع أمين حسن عمر، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣)

٤٩. مقابلة للكاتب مع مالك عقار، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٥٠. مقابلة بالهاتف أجراها الكاتب مع مالك عقار، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١٤. إلا أن المتمردين يدعون دائما أنهم على وشك شن هجوم جديد كبير.

٥١. كان الترابي خلف الانقلاب الذي جرى عام ١٩٨٩ وجلب البشير إلى السلطة وظل المسيطر الفعلي على الدولة حتى خسارته في صراع على السلطة مع البشير عام ١٩٩٩.

٥٢. مقابلة للكاتب مع جبريل ابراهيم، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٥٣. مقابلة للكاتب مع جبريل ابراهيم، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٥٤. مقابلة سرية للكاتب مع شخصية رئيسية في الجبهة الثورية السودانية، كمبالا، تموز/يوليو ٢٠١٣

٥٥. مقابلة سرية للكاتب مع شخصية رئيسية في الجبهة الثورية السودانية، كمبالا، تموز/يوليو ٢٠١٣

٥٦. مقابلة سرية للكاتب مع شخصية رئيسية في الجبهة الثورية السودانية، كمبالا، تموز/يوليو ٢٠١٣. كما أنه يعتقد أن حركة العدل والمساواة تعتبر أن قوتها الفعلية تكمن في جنود ما يزالون في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية السودانية، ولكنهم موالين للترابي. ويقول الشخص الذي أجريت المقابلة معه أن حركة العدل والمساواة لا تهتم إذا ما تمركز جنودها في دارفور وجنوب كردوفان، بما أن هدفها الحقيقي هو القيام بانقلاب في الخرطوم مع عناصر ما يزالون في القوات المسلحة السودانية. وحيث أن الحركة لم تحاول القيام بمثل ذلك الانقلاب، فيبدو أن العديد من الموالين للترابي تركوا الجيش والأجهزة الأمنية – لينضم بعضهم للحركة.

٥٧. مقابلة للكاتب مع جبريل ابراهيم، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٥٨. مقابلة للكاتب مع شخصية رئيسية في الجبهة الثورية السودانية، كمبالا، تموز/يوليو ٢٠١٣

٥٩. مؤكدة بخطاب الكتروني موجه إلى الكاتب في حزيران/ يونيو ٢٠١٤

٦٠. مقابلة للكاتب مع ياسر عرمان، لندن، أب/ اغسطس ٢٠١٤

٦١. يقول مبارك الفاضل المهدي أن المتمرسين في مجال سياسات المعارضة، بمن فيهم التحالف الوطني الديمقراطي، عرفوا أنهم وقعوا في فخ. وقال أن عبد الواحد أصر على الفصل العلني بين الدين والدولة، وقامت المجموعة في النهاية بتسوية الخلاف عبر فصل المؤسسات، وهو ما اقترحته حركة العدل والمساواة. وفضل المهدي وآخرون حل المسألة من خلال الإصرار على اتباع القانون الدولي لحقوق الإنسان، مما من شأنه أن يجعل جزء من النسخة السودانية للشريعة غير دستورية (مقابلة للكاتب مع مبارك الفاضل المهدي، لندن، أيار/ مايو ٢٠١٣).

٦٢. قام الكودة، قائد حزب الوسط الاسلامي ، بتوقيع وثيقة منفصلة مع المتمردين.

٦٣. كان عبدالعزيز خالد ذات مرة قائدا لقوات التحالف السودانية، وهي ما كانت حركة تمرد كبيرة في الشمال قبل استقلال جنوب السودان، وعضوا في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض.

٦٤. الآخرون كانوا محمد زين العابدين، هشام المفتي، وعبدالرحيم عبدالله من الحزب الاتحادي الديمقراطي، وجمال إدريس وانتصار العقلي من الحزب الاشتراكي الوحدوي الناصري.

٦٥. مقابلة للكاتب مع مريم الصادق المهدي، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٦٦. آنذاك أبلغت قيادة الحزب الشيوعي صديق يوسف، الذي وقع الوثيقة نيابة عن الحزب، بالاعتراف بأنه لم يكن مفوضا للقيام بذلك (مقابلة للكاتب مع صديق يوسف، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣).

٦٧. كان صديق يوسف ممن منعوا من السفر (مقابلة للكاتب مع صديق يوسف، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣).

٦٨. كافة الاقتباسات الواردة في الفقرة هي من الجبهة الثورية السودانية (٢٠١٤)

٦٩. مقابلة للكاتب مع جبريل ابراهيم، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٧٠. حميتي النزاع على واسع بشكل مطلع في دارفور كواحد من أوائل قادة القوات شبه العسكرية وثم كقائد في صراع مميت ما بين العرب في جنوب دارفور عام ٢٠٠٧. أنظر فلينت (٢٠٠٩؛ ٢٠١٠).

٧١. وبشكل أكثر تحديدا، رفعت الحكومة الدعم عن المحروقات، مما أثر على أسعار خدمات متنوعة، بما فيها المواصلات العامة. واتخذت الحكومة هذه الإجراءات القاسية استجابة لخسارة عوائد النفط بعد انفصال جنوب السودان.

٧٢. على الرغم من خطابها الداعم للمحتجين، لم تكن الجبهة الثورية قادرة على شن عمليات عسكرية لاستغلال الوضع لصالحها

٧٣. مقابلة بالهاتف أجراها الكاتب مع غازي صلاح الدين العتباني، تموز/ يوليو ٢٠١٤

٧٤. مقابلة للكاتب مع ابراهيم غندور، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٧٥. مقابلة للكاتب مع أمين حسن عمر، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٧٦. مقابلة سرية للكاتب مع شخصية رئيسية في الجبهة الثورية السودانية، كمبالا، تموز/يوليو ٢٠١٣

٧٧. أدلى جبريل ابراهيم بذلك، مع الإشارة بشكل خاص لحركات دارفور. يعيش عدد من صغار قادة دارفور في جوبا، كما يعيش فيها بعض مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، بمن فيهم المسؤولين عن المساعدات الإنسانية لجنوب كردوفان والنيل الأزرق (مقابلات للكاتب مع جبريل ابراهيم، كمبالا، تموز/ يوليو ٢٠١٣، ومع مسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وصغار الشخصيات في حركات التمرد في دارفور، جوبا، تموز/ يوليو ٢٠١٣).

٧٨. مقابلات للكاتب مع دبلوماسيين أجانب، جوبا والخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٧٩. أدلى بذلك كل من ماجاك داغوت (مقابلة للكاتب، جوبا، تموز/ يوليو ٢٠١٣) ومبارك الفاضل المهدي (مقابلة للكاتب، لندن، أيار/ مايو ٢٠١٣).

٨٠. مقابلات سرية للكاتب، جوبا، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٨١. مقابلات سرية للكاتب، جوبا، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٨٢. رسالة، مرجع سوداني رقم. SUN./١٣/١٧٤

٨٣. رسالة، مرجع سوداني رقم. SUN./١٣/١٧٤

٨٤. مقابلة للكاتب مع ابراهيم غندور، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٨٥. عدة مقابلات هاتفية سرية أجراها الكاتب مع عدد من المصادر، شباط/ فبراير ٢٠١٤

٨٦. مقابلات سرية للكاتب مع مصدر الكنيسة من ومصدر من الأمم المتحدة، شباط/ فبراير ٢٠١٤

٨٧. مقابلة هاتفية أجراها الكاتب مع غاثوث جاتكوث، شباط/ فبراير ٢٠١٣

٨٨. مقابلة للكاتب مع ابراهيم غندور من حزب المؤتمر الوطني، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٨٩. مقابلة للكاتب مع أمين حسن عمر من حزب المؤتمر الوطني، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٩٠. مقابلة للكاتب مع عدة قادة من الجبهة الثورية السودانية، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٩١. مقابلة للكاتب مع أمين حسن عمر من حزب المؤتمر الوطني، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣

٩٢. ذكر ياسر عرمان أنهم تلقوا مساعدة من كندا، والولايات المتحدة، والأوروبيون (مقابلة للكاتب مع ياسر عرمان، لندن، تموز/ يوليو ٢٠١٣).

٩٣. مقابلة للكاتب مع صديق يوسف من الحزب الشيوعي السوداني، الخرطوم، تموز/ يوليو ٢٠١٣

قائمة بالمراجع

Akol, Lam. 2011. SPLM/SPLA: Inside an African Revolution. Khartoum: Khartoum University Printing Press.

Al Jazeera. 2013. 'Sudan Ruling Party Expels Leading Reformers.' 16 November. <http://www.aljazeera.com/news/africa/2013/11/sudan-ruling-party-expels-leading-reformers-201311161942302201 20.html>

—. 2014. 'Sudan Bans Meetings of Political Parties.' 15 April. <http://www.aljazeera.com/news/africa/2014/04/sudan-bans-political-party-meetings-201441595653225806.html>

African Union High-Level Implementation Panel (AUHIP). 2014. Agreement on the National Dialogue and Constitutional Process. 4 September. Addis Ababa.

CBC News. 'Darfur Death Toll Could Be as High as 300,000.' 22 April. <http://www.cbc.ca/news/world/darfur-death-toll-could-be-as-high-as-300-000-un-official-1.712335>

Enough Project. 2013. Civilians Caught in the Crossfire: The Bombing of Abu Kershola and the Burning of Ad Dandour. 10 June. <http://www.enoughproject.org/reports/civilians-caught-crossfire-bombing-abu-kershola-and-ad-dandour>

Flint, Julie. 2009. Beyond 'Janjaweed': Understanding the Militias of Darfur. HSBA Working Paper No. 17. Geneva: Small Arms Survey. June. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP-17-Beyond-Janjaweed.pdf>

—. 2010. The Other War: Inter-Arab Conflict in Darfur. HSBA Working Paper No. 22. Geneva: Small Arms Survey. October. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP-22-The-Other-War-Inter-Arab-Conflict-in-Darfur.pdf>

— and Alex de Waal. 2008. Darfur: A New History of a Long War. London: Zed Books.

Gramizzi, Claudio. 2013. At an Impasse: Conflict Dynamics in Blue Nile. HSBA Working Paper No. 31. Geneva: Small Arms Survey. December. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP31-Blue-Nile.pdf>

— and Jérôme Tubiana. 2012. Forgotten Darfur: Old Tactics and New Players. HSBA Working Paper No. 28. Geneva: Small Arms Survey. July. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP-28-Forgotten-Darfur.pdf>

— and —. 2013. New War, Old Enemies: Conflict Dynamics in South Kordofan. HSBA Working Paper No. 29. Geneva: Small Arms Survey. March. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP29-S.Kordofan.pdf>

ICG (International Crisis Group). 2013a. Sudan's Spreading Conflict (I): War in South Kordofan. 14 February. <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/africa/horn-of-africa/sudan/198-sudans-spreading-conflict-i-war-in-south-kordofan.pdf>

—. 2013b. Sudan's Spreading Conflict (II): War in Blue Nile. 18 June. <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/africa/horn-of-africa/sudan/204-sudans-spreading-conflict-ii-war-in-blue-nile.pdf>

—. 2013c. Sudan: Preserving Peace in the East. 26 November. <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/africa/horn-of-africa/sudan/209-sudan-preserving-peace-in-the-east>

—. 2014. Sudan's Spreading Conflict (III): The Limits of Darfur's Peace Process. 27 January. <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/africa/horn-of-africa/sudan/211-sudan-s-spreading-conflict-iii-the-limits-of-darfur-s-peace-process.pdf>

Johnson, Douglas. 2003. The Root Causes of Sudan's Civil Wars. Oxford: James Currey.

Leff, Jonah and Emile LeBrun. 2014. Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan. HSBA Working Paper No. 32. Geneva: Small Arms Survey. May. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP32-Arms-Tracing.pdf>

Nuba Reports. 2013. South Kordofan: November–December 2013 Situation Report. <http://nubareports.org/SitRep-November-DEC_2013-V3.pdf>

Radio Dabanga. 2014a. 'Sudan Training Young Darfuris to Fight in South Kordofan: Recruit.' 26 February. <https://www.radiodabanga.org/node/61240>

—. 2014b. 'Sudan: SPLM-N, Musa Hilal's Revolutionary Council Sign MuO.' 11 July. <https://www.radiodabanga.org/node/76560>

Small Arms Survey. 2013. Pendulum Swings: The Rise and Fall of Insurgent Militias in South Sudan. HSBA Issue Brief No. 22. Geneva: Small Arms Survey.

—. 2014. 'The Safe Demilitarized Border Zone.' HSBA Facts and Figures. Small Arms Survey. 14 May. <http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures/borderdisputed-areas/sdbz.html>

SRF (Sudan Revolutionary Front). 2011a. 'Communiqué of the Sudan Revolutionary Front.' 11 November.

—. 2011b. Kauda Declaration.

—. 2012. Document of Restructuring the Sudanese State.

—. 2013. New Dawn Charter.

—. 2014. Paris Declaration.

Sudaneseonline.org. 2012. 'Sudanese Opposition Forces Sign Charter on "Democratic Alternative" to NCP.' <http://sudaneseonline.org/cs/blogs/english/archive/2012/07/05/sudanese-opposition-forces-sign-charter-on-democratic-alternative-to-ncp.aspx>

Sudan Tribune. 2013a. 'Sudan Halts Negotiations with SRF Rebels.' 28 May. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article46721>

—. 2013b. 'Sudan Announces Major Reshuffle in Top Army Posts.' 21 June. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article47030>

—. 2014. 'Khartoum Accuses Uganda of Backing Rebel Groups.' 11 May. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article50958>

Tanner, Victor and Jérôme Tubiana. 2007. Divided They Fall: The Fragmentation of Darfur's Rebel Groups. HSBA Working Paper No. 6. Geneva: Small Arms Survey.

UN OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2014a. 'UN OCHA's Sudan: Humanitarian Snapshot of 31 Jan. 2014.' <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Sudan_Snapshot_31_Jan_%202014.pdf>

—. 2014b. Humanitarian Bulletin Sudan, Vol. 28. 7–13 July. <https://docs.unocha.org/sites/dms/Sudan/Reports/OCHA_Sudan_Weekly_Humanitarian_Bulletin_Issue_28_%287-13_July_2014%29.pdf>

UNSC (United Nations Security Council). 2012. S/RES/2046 (2012) of 2 May.

—. 2013. Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005). S/2013/79. <http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2013/79>

—. 2014. Report of the Secretary-General on the African Union-United Nations Hybrid Operation in Darfur. S/2014/26. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2014/26>

Young, John. 2012. The Fate of Sudan: The Origins and Consequences of a Flawed Peace Process. London: Zed Books.

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة هو مشروع بحثي مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف في سويسرا. ويحظى المشروع الذي أُسس في العام ١٩٩٩ بدعم من الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية السويسرية، وبالمساهمات الحالية من حكومات أستراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وكذلك الاتحاد الأوربي. ويعرب المشروع عن امتنانه للدعم الذي تلقاه في الماضي من حكومات كندا وفرنسا وإسبانيا والسويد. كما يرغب المشروع بالإعراب عن شكره للمساعدة المالية التي تلقاها على مدى السنوات من المؤسسات والعديد من الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة.

وتتمثل أهداف مشروع الأسلحة الصغيرة في أن يكون المصدر الرئيس للمعلومات العامة عن جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، وأن يكون مركز مصادر للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين، وأن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (الحكومية وغير الحكومية) ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة، وأن يدعم الجهود الرامية إلى معالجة الآثار الناجمة عن الأسلحة الصغيرة وانتشارها وسوء استعمالها، وأن يكون مركزا لتبادل المعلومات وتعميم أفضل الممارسات. كما يرعى المشروع إجراء الأبحاث الميدانية وجهود جمع المعلومات، لاسيما في البلدان والمناطق المتضررة. ويضم المشروع طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة، ويتعاون مع شبكة من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من خمسين بلدا.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E , 1202 Geneva, Switzerland

الهاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١+
الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+
البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org
الموقع على الإنترنت: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان وجنوب السودان هو مشروع بحثي ممتد لسنوات يديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة وهو مشروع بحثي مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية. وقد تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإضافة إلى شركاء من المنظمات غير الحكومية. ويقوم هذا المشروع من خلال إصدار أبحاث موضوعية وآنية وتوزيعها بدعم مبادرات الحد من العنف، ويشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية وإصلاح القطاع الأمني والتدخلات الموجهة للسيطرة على التسلح في جميع أنحاء السودان. ويقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري أيضاً إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة حالة انعدام الأمن. صممت أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقدم تحليلات معمقة حول القضايا المتعلقة بالأمن في السودان وعلى طول شريطه الحدودي. كما يصدر المشروع تقارير موجزة أقصر تلقي الضوء على معلومات أساسية بصورة دورية. وتتوافر كلتا السلسلتين باللغتين الإنكليزية والعربية على الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurveysudan.org

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان دعما ماليا مباشرا من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الشؤون الخارجية الدنمركية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وكذلك المعهد الأميركي للسلام. وقد حصل المشروع على الدعم في السابق أيضا من صندوق السلام والأمن العالميين التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بكندا ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية والتجمع المعني بمنع نشوب الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة، فضلا عن المجموعة الدنمركية لإزالة الألغام والمعهد الديمقراطي الوطني. كما يحصل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على دعم إضافي من سويسرا، ذلك الدعم الذي لولاه لما كان بالإمكان تنفيذ مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري بصورة فعالة. وللمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

يوديت ليما، منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري
Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E , 1202 Geneva, Switzerland
البريد الإلكتروني: yodit.lemma@smallarmssurvey.org
الموقع على الإنترنت: http://www.smallarmssurveysudan.org

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) التابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة

التقارير الموجزة

العدد ١، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات، جنوب السودان، منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، فبراير / شباط ٢٠٠٧
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، أبريل / نيسان ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو / تموز ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير / شباط ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس / آذار ٢٠٠٨
لا "مشتركة" ولا "مدمجة": الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاق السلام الشامل

العدد ١١، مايو / أيار ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، أغسطس / آب ٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو / أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٩
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل / نيسان ٢٠١٠
الأعراض والأسباب: انعدام الأمن وشيوع ضعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

العدد ١٧، مايو / أيار ٢٠١١
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

العدد ١٨، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١
الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

العدد ١٩، أبريل / نيسان ٢٠١٢
السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

العدد ٢٠، سبتمبر / أيلول ٢٠١٢
الأعمال تجري كالمعتاد: تدفق الأسلحة إلى دارفور ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢

العدد ٢١، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٢
جاري وعدوي: العنف القبلي في جونقلي

العدد ٢٢، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣
عجلة الزمن تدور: صعود وسقوط ميليشيات التمرد في جنوب السودان

العدد ٢٣، مارس /آذار ٢٠١٥
إجراءات إحترازية: تدابير الأمن المحلية في أعالي النيل الكبرى

أوراق العمل

العدد ١، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦
قوات الدفاع عن جنوب السودان عشية إعلان جوبا،
بقلم جون يونغ

العدد ٢، فبراير / شباط ٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل،
بقلم ريتشارد جارفيلد
العدد ٣، مايو / أيار ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش، بقلم جون يونغ

العدد ٤، مايو / أيار ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان،
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥، يونيو / حزيران ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض، بقلم جون يونغ

العدد ٦، يوليو / تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور،
بقلم فيكتور تانر وجيروم توبيانا

العدد ٧، يوليو / تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال–الجنوب وآفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات، بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات، بقلم جون يونغ

العدد ١٠، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي، بقلم ياغو سالمون

العدد ١١، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: قضية جونقلي، بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢، أبريل / نيسان ٢٠٠٨
حرب تشاد–السودان بالوكالة و(دارفور) تشاد: الخيال والحقيقة،
بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣، يونيو / حزيران ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين، بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤، يوليو / تموز ٢٠٠٨
قياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية، بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخليا في دارفور،
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨، بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧، يونيو / حزيران ٢٠٠٩
ما بعد "الجنجويد": فهم ميليشيات دارفور، بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل، بقلم مايك لويس

العدد ١٩، يناير / كانون الثاني ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور، بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، أبريل / نيسان ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان،
بقلم كلير ماكفوي وإيميل ليبرن

العدد ٢١، يونيو / حزيران ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة إدماج جنوب السودان، بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٠
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور، بقلم جولي فلينت

العدد ٢٣، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٠
الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ وما بعد ذلك، بقلم ريتشارد راندز

العدد ٢٤، فبراير / شباط ٢٠١١
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان: إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟، بقلم راين نيكولز

العدد ٢٥، مارس / آذار ٢٠١١
نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان، بقلم جيروم توبيانا

العدد ٢٦، يونيو / حزيران ٢٠١١
خلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي، بقلم جوشوا كريز

العدد ٢٧، يونيو / حزيران ٢٠١٢
مهمة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى فبراير / شباط ٢٠١٢، بقلم جون أ. سنودن

العدد ٢٨، يوليو / تموز ٢٠١٢
دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد،
بقلم كلاوديو غراميتزي وجيروم توبيانا

العدد ٢٩، أبريل / نيسان ٢٠١٣
حرب جديدة وأعداء قدامى: آليات الصراع في جنوب كردفان،
بقلم كلاوديو غراميتزي وجيروم توبيانا

العدد ٣٠، يوليو / تموز ٢٠١٣
الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان،
بقلم جوشوا كريز

العدد ٣١، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٣

الطريق المسدود: الصراع في ولاية النيل الأزرق، بقلم كلاوديو غراميتزي

العدد٣٢، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٤

اقتفاء الأثر: تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان

إصدارات أخرى لمسح الأسلحة الصغيرة

إصدارات غير دورية

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement,* by Eric Berman, December 2000
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruc- tion Programmes,* by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia,* by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency,* by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America,* by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia,* by Spyros Demetriou, November 2002
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons*, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. *Small Arms in the Pacific*, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen,* by Derek B. Miller, May 2003
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation,* by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka,* by Chris Smith, October 2003
12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation,* by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8, also in Kyrgyz and Russian (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)

13. *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe*, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration*, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities,* edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
16. *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe,* by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remain- ing Challenges,* by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand,* by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004,* by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective,* by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3
21. *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
23. *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions,* by Dennis Rodgers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7
24. *Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications,* by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French)
25. *Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08,* by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2
26. *Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica,* by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0

27. *Safer Stockpiles: Practitioners' Experiences with Physical Security and Stockpile Management (PSSM) Assistance Programmes,* edited by Benjamin King, April 2011, ISBN 978-2-940415-54-0
28. *Analysis of National Reports: Implementation of the UN Programme of Action on Small Arms and the International Tracing Instrument in 2009*–10, by Sarah Parker, May 2011, ISBN 978-2-940415-55-7
29. *Blue Skies and Dark Clouds: Kazakhstan and Small Arms,* by Nicolas Florquin, Dauren Aben, and Takhmina Karimova, May 2012, ISBN 978-2-9700771-5-2
30. *The Programme of Action Implementation Monitor (Phase 1): Assessing Reported Progress,* by Sarah Parker with Katherine Green, August 2012, ISBN 978- 2-9700816-2-3
31. *Internal Control: Codes of Conducts within Insurgent Armed Groups,* by Olivier Bangerter, November 2012, ISBN 978-2-9700816-8-5

تقارير خاصة

1. Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Com- mittee, July 2001
2. Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the Inter- national Organization for Migration and the United Nations Development Programme, April 2002
3. Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8
6. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et

les conflits, by Eric G. Berman, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3

7. Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi : après la paix, le défi du désarmement civil), by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka, in English and French, August 2007, ISBN 2-8288-0080-6 ISSN 1661-4453
8. Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement–République du Congo, décembre 2007, 2-8288-0089-X
9. Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims, by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0
10. Firearms-related Violence in Mozambique, a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4
11. Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings, by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Júlio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, Septemer 2010, ISBN 978-2-940415-40-3
12. Timor-Leste Armed Violence Assessment: Final Report, edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4
13. Significant Surpluses: Weapons and Ammunition Stockpiles in South-east Europe, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stock- pile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, December 2011, ISBN 978-2- 9700771-2-1
14. Enquête nationale sur les armes légères et de petit calibre en Côte d'Ivoire: les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise post-électorale, by Savannah de Tessières, a joint publication of the United Nations Development Programme, the Commission Nationale de Lutte contre la Prolifération et la Circulation Illicite des Armes Légères et de Petit Calibre, Côte d'Ivoire, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978- 2-9700771-6-9
15. Capabilities and Capacities: A Survey of South-east Europe's

Demilitarization Infrastructure, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-7-6

16. Availability of Small Arms and Perceptions of Security in Kenya: An Assessment, by Manasseh Wepundi, Eliud Nthiga, Eliud Kabuu, Ryan Murray, and Anna Alvazzi del Frate, a joint publication of Kenya National Focus Point on Small Arms and Light Weapons, and the Small Arms Survey, with support from the Ministry of Foreign Affairs of Denmark, June 2012, ISBN 978-2- 9700771-8-3
17. Security Provision and Small Arms in Karamoja: A Survey of Perceptions, by Kees Kingma, Frank Muhereza, Ryan Murray, Matthias Nowak, and Lilu Thapa, a joint publication of the Danish Demining Group and the Small Arms Survey, September 2012, ISBN 978-9700816-3-0
18. Costs and Consequences: Unplanned Explosions and Demilitarization in South-east Europe, by Jasna Lazareviæ, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, November 2012, ISBN 978-2-9700816-7-8
19. Making a Mark: Reporting on Firearms Marking in the RECSA Region, by James Bevan and Benjamin King, a joint publication of Regional Centre on Small Arms in the Great Lakes Region, the Horn of Africa and Bordering States, and the Small Arms Survey; with support from the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, April 2013, ISBN 978-2-9700856-1-4
20. In Search of Lasting Security: An Assessment of Armed Violence in Nepal, by Mihaela Racovita, Ryan Murray, and Sudhindra Sharma, a joint publication of the Interdisciplinary Analysts, and the Small Arms Survey's Nepal Armed Violence Assessment project, supported by Australian Aid, AusAID, May 2013, ISBN 978-2-9700856-3-8

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and HolgerAnders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5

'L'insécurité est une autre guerre': Analyse de la violence armée au Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0

'Insecurity Is Also a War': An Assessment of Armed Violence in Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Sec- retariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8

Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines, by Soliman M. Santos, Jr., and Paz Verdades M. Santos, co-published with the South–South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-8